مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

وثائق تاريخية

دورية ربع سنوية
تصدر عن مركز دراسات الخليج
والجزيرة العربية في جامعة الكويت

- قراءة في مرسوم فرض ضريبة الدخل في الكويت على شركات النفط في ضوء الوثائق البريطانية F.O.S.W.I 1951
أ.د. موسى غضبان

- المجلس التشريعي الكويتي «١٩٣٨ - ١٩٣٩ م» والبرلمان المصري (قراءة تحليلية لوثيقة غير منشورة)
أ.د. عبد الهادي ناصر العجمي

- اللجنة الكويتية للتحرر من الجوع «١٩٦٤ - ١٩٨٤م» نموذج للعطاء الإنساني الأممي والدولي بدولة الكويت
د. خالد الشَّطي

- وثيقة مع وثيقة إهداء (وصلة الفخامة)
أ. خالد طعمة صعفك الشمري

العـــــدد (٧)

مارس ٢٠٢٢م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

وثائق تاريخية

دورية ربع سنوية تصدر
عن مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت

- قراءة في مرسوم فرض ضريبة الدخل في الكويت على شركات النفط في ضوء الوثائق البريطانية F.O.S.W.I 1951
أ.د. موسى غضبان

- المجلس التشريعي الكويتي (١٩٣٨ - ١٩٣٩م) والبرلمان المصري (قراءة تحليلية لوثيقة غير منشورة)
أ.د. عبد الهادي ناصر العجمي

- اللجنة الكويتية للتحرر من الجوع «١٩٦٤ - ١٩٨٤م» نموذج للعطاء الإنساني الأممي والدولي بدولة الكويت
د. خالد الشَّطي

- وقفة مع وثيقة إهداء (وصلة الفخامة)
أ. خالد طعمة صعفك الشمري

العـــــدد (٧)

مارس ٢٠٢٢م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢٢م

تأسس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية** في جامعة الكويت في عام ١٩٩٤، كمركز بحثي يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار سلسلة «**وثائق تاريخية**»، وهي دورية تُعنى بنشر الوثائق التاريخية التي تتعلق بتاريخ دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية، ويقوم نخبة من الخبراء والمختصين بالتعليق على هذه الوثائق من ناحية محتواها والظروف التاريخية التي صاحبت إصدارها. وتهدف هذه الدورية إلى تزويد الباحثين والمهتمين بمراجع تاريخية من خلال الاستفادة من أرشيف المركز الذي يحتوي على العديد من الوثائق التاريخية النادرة.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز ـ نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
عميد كلية الآداب بالإنابة
جامعة الكويت

تمهيد:

يتضمن هذا العدد الجديد من سلسلة (وثائق تاريخية)، أربعة موضوعات رئيسية تتناول جوانب اقتصادية-نفطية، وسياسية-برلمانية، وإنمائية-إنسانية، وتراثية-وطنية.

يقدم الموضوع الأول في العدد الحالي، قراءة في مرسوم فرض ضريبة الدخل في دولة الكويت على شركات النفط في ضوء الوثائق البريطانية عام ١٩٥١م، وذلك في لمحة موجزة تتناول أحد أبعاد العلاقات الكويتية-الخليجية في هذه الفترة، حيث تعرض القراءة لظروف صدور المرسوم، ومواده، ودلالاتها المختلفة.

أما الموضوع الثاني، فيسلط الضوء على وثيقة تاريخية مهمة بين المجلسين التشريعين في دولة الكويت وجمهورية مصر العربية، والتي ترجع إلى أربعينيات القرن العشرين، حيث يتم سرد محتوى وعناصر هذه الوثيقة التاريخية النادرة والهامة، وتقديم قراءة لمضامينها في السياق العام الذي صدرته فيه.

الموضوع الثالث، يعرض لمستندات ووثائق متصلة باللجنة الكويتية للتحرر من الجوع (١٩٦٠ ـ ١٩٨٤م)، كنموذج للعطاء الإنساني لدولة الكويت على الصعيد العالمي والأممي.

ويختتم هذا العدد من (وثائق تاريخية) بالحديث عن (وثيقة إهداء وصلة الفخامة)، التي توثق عملية وطنية مميزة ورائدة، تتمثل في مشاركة تجار الكويت، تاريخياً، في الأعمال الوطنية، وذلك من خلال إهداء (وصلة الفخامة أو علم إمارة الكويت) إلى الأمير الراحل الشيخ أحمد الجابر الصباح.

إن مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية إذ يفخر بتقديم هذه الوثائق النادرة والهامة، يأمل أن تكون معيناً للباحثين والمهتمين ولعموم القراء على الإلمام بتاريخ دولة الكويت، وإسهاماتها، وتطورها عبر الزمن.

د. فيصل أبوصليب

مدير المركز

فهرس المحتويات

رقم الصفحة

ـ قراءة في مرسوم فرض ضريبة الدخل في الكويت على شركات النفط في ضوء الوثائق البريطانية F.O.S.W.I 1951..... ١٣
أ.د. موسى غضبان

ـ المجلس التشريعي الكويتي (١٩٣٨ ـ ١٩٣٩م) والبرلمان المصري (قراءة تحليلية لوثيقة غير منشورة)..... ٢٧
أ.د. عبد الهادي ناصر العجمي

ـ اللجنة الكويتية للتحرر من الجوع (١٩٦٤ـ١٩٨٤م) نموذج للعطاء الإنساني الأممي والدولي بدولة الكويت..... ٤٥
د. خالد الشَّطي

ـ وقفة مع وثيقة إهداء (وصلة الفخامة)..... ٦٩
أ. خالد طعمة صعفك الشمري

قراءة في مرسوم فرض ضريبة الدخل في الكويت على شركات النفط في ضوء الوثائق البريطانية F.O.S.W.I 1951

أ.د. موسى غضبان
كلية التربية الأساسية ـ الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

مقدمة:

كما هو معروف في عام ١٩٣٤ م، وقّعت الكويت مع شركة نفط الكويت المحدودة امتياز النفط، والذي أعطى هذه الشركة الحق في البحث والتنقيب عن النفط في الكويت وتصديره، وكان ذلك في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح، وبدأت أعمال الحفر والتنقيب اعتبارًا من عام ١٩٣٧ م، وتم اكتشاف أول بئر للنفط في عام ١٩٣٨ م، ونظرًا لقيام الحرب العالمية الثانية: (١٩٣٩ م ـ ١٩٤٥ م)، فقد توقفت أعمال الحفر والتنقيب، وما إن وضعت الحرب أوزارها فقد أمكن تصدير أول شحنة من النفط في عام ١٩٤٦ م من ميناء الأحمدي جنوب الكويت، واستمر الحال حتى عام ١٩٥٠ م، حتى توفي الشيخ أحمد الجابر في ذلك العام، وتسلم الحكم من بعده الشيخ عبد الله السالم الصباح، فإنه شرع في إجراء تعديلات على اتفاق الامتياز الأول عام ١٩٣٤ م، وإعطاء امتيازات أخرى لشركات نفطية متعددة، فضلًا عن سن العديد من الضرائب على شركات النفط.

والواقع فإن المسألة تعود إلى عام ١٩٥٠، مع بداية حكم الشيخ كما أشرنا، فقد أبلغ سموه شركة نفط الكويت، في يوليو من ذلك العام، بضرورة رفع

عوائد النفط المخصصة للكويت بموجب اتفاقية ١٩٣٤ م، وتم ذلك عن طريق السيد (M.Kemp)، وكان ذلك الطلب هو بداية مرحلة التغيرات التي طرأت على بنود هذه الاتفاقية، وليشمل أيضًا كافة الاتفاقيات الأخرى التي عقدت بينه وبين الشركات النفطية الكبرى، وفي عام ١٩٥١ م وأثناء زيارة نائب مدير عام شركة نفط الكويت المستر (Cooper)، فقد أثار الشيخ أيضًا هذا الأمر متسائلًا عما تم بخصوص هذا الموضوع، فأبلغه المستر كوبر « أن هذا الموضوع يُدرس حاليًّا في بريطانيا وأن محادثات تُجرى بشأنه».

ويعود السبب في ذلك، إلى أن الشيخ كان يرى أن الكميات المستخرجة لا تتناسب مع حجم الدخل أسوةً بما تحصل عليه الدول المجاورة من دخول، كما أن تنامى الشعور القومي في العالم العربي في ذلك الوقت وأثره على ذلك، وضرورة الحصول على أكبر مكاسب من الثروة الوطنية، وهكذا واعتبارًا من عام ١٩٥١ م، فقد بدأت أولى التعديلات والتي اشتملت على إقرار ضريبة الدخل، والتي نحن بصددها في ذلك العام وكان الهدف من كل ذلك تحقيق أفضل المكاسب؛ لرفع الدخل من النفط للاستعداد لتطوير البلاد في كافة النواحي: الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، حيث شهدت الخمسينات من القرن الماضي تطورات كبرى على صعيد جهود التطوير هذه.

مرسوم فرض ضريبة دخل:

أشارت المادة الأولى في هذا المرسوم، إلى فرض ضريبة الدخل سنويًّا، على كل مؤسسة تعمل في الكويت، بإنتاج النفط الخام أو المواد الهيدروكربونية، وبيعها وشرائها، وتحتسب بنسبة ٥٪ من دخل المؤسسة من السنة الخاضعة للضريبة، وتضمنت هذه المادة فرضها على العوائد، والإيجارات، والرسوم، والمكوس، والمبالغ الأخرى المماثلة التي تستحق لحكومة الكويت أو تُسلم إليها.

وأشارت المادة الثانية، إلى شرح المصطلحات والكلمات المفتاحية واشتملت على خمس فقرات، بينت الفقرة الأولى تعريف (الممولة) وتعني أية مؤسسة تخضع

لأحكام الدخل التي يفرضها هذا المرسوم، وأشارت الفقرة الثانية إلى تعريف وظيفة المدير، وبينت أنه مدير ضرائب الدخل، وأنه يعين من قِبَل سمو الحاكم، واشترطت أن يكون مؤهلًا بتخصص المحاسبة، وعضوًا في جمعية محاسبين عمومية معترف بها دوليًّا.

وأشارت الفقرة الثالثة إلى تعريف موظفي المدير، وهم مجموعة الموظفين الذين يستخدمهم المدير؛ لمساعدته في تنفيذ مهامه، أما الفقرة الرابعة فقد أشارت إلى تعبير الكويت أنه لا يشتمل على المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية، وتحدثت الفقرة الخامسة عن تعريف المؤسسة، وأشارت إلى أنها أية مؤسسة أيًّا كان مكان تأسيسها وتعمل في الكويت بإنتاج النفط ومشتقاته بطريق مباشر أو غير مباشر عن طريق وكيل لها، وأية مؤسسة تعمل في هذا النشاط نيابةً عن المؤسسة التي مقرها خارج الكويت.

أما الفقرة السادسة، فقد أشارت إلى تعبير الرسوم، والذي لا يشتمل على الرسوم المستحقة الدفع عن أية واردات؛ للاستعمال الشخصي لموظفي الممولة، إذا بيعت هذه المواد في الكويت فيما بعد، وقد أشارت الفقرة السابعة والأخيرة إلى معنى الدخل، وهو المكاسب والأرباح التي تحصل عليها المؤسسة، والمتحصلة من القيام بدءًا من بعد منتصف ليلة ٣٠/ ١١/ ١٩٥١ م بالأعمال المتصلة بتشغيل ممتلكات معدنية في الكويت، أو تشغيل أي مشروع صناعي داخل الكويت، أو تأجير ممتلكات، أو أداء خدمات أخرى.

أما المادة الثالثة في هذا المرسوم، فقد أشارت إلى أنه عند احتساب الدخل، يمكن اعتبار المصروفات والتكاليف كالإدارية، والأجور، والمكافآت، أو التأمينات، والمعاشات الخاصة والعامة، وحددت النسب المئوية من أثمانها، وبينت هذه المادة تلك الممتلكات ومنها: المباني، والطرق، وخطوط الأنابيب، والمراسي، والأرصفة، والمصانع، والآلات، والسيارات، والمراكب البحرية، والطائرات، ومعدات البناء، ومباني محطات الخدمة، وحددت النسب المئوية لكل منها، كذلك احتسبت الخسائر التي تتعرض لها هذه المؤسسات خلال السنة المالية التي تحتسب عليها الضريبة.

أما المادة الرابعة، فقد بينت أثمان الممتلكات التي يحتسب على أساسها مقدار الخصم نظير الاستهلاك ومدى قدمها، على أن تكون مستخدمة في المؤسسة قبل نفاذ هذا المرسوم وهو ١ ديسمبر ١٩٥١ م، وبينت أيضًا وضع هذه الممتلكات عند انتقالها من مالك إلى مالك آخر، والذي سيتحمل دفع هذه الضريبة.

وجاءت المادة الخامسة من هذا المرسوم؛ لتبين السنة المالية الخاضعة للضريبة، وبينت أنها المدة الحسابية السنوية، التي تستعملها الممولة في مسك سجلاتها، وأشارت إلى أنه إذا كانت هذه المدة الحسابية تبدأ قبل الأول من ديسمبر سنة ١٩٥١ م، فإن السنة الخاضعة للضريبة تشمل فقط جزءًا من تلك المدة، التي تبدأ من منتصف ليل ٣٠/ ١١/ ١٩٥١ م، وُتعد الممولة سجلاتها على أساس سنة التقويم الشمسي، إلا في الأحوال التي يكون فيها المدير قد سمح بها بناءً على طلب الممولة بأن يمسك سجلاتها على أساس سنة مالية مختلفة.

وقد اختصت المادة السادسة، بطريقة احتساب الدخل على أن تكون وفقًا لأحكام هذا المرسوم، ووفقًا لطريقة المحاسبة التجارية، التي تتبعها الممولة في مسك سجلاتها، وإذا خالفت هذه الطريقة تلك الأحكام، ولا تعبر بشكل صحيح عن دخل الممولة، فإن المحاسبة تجري وفقًا للطريقة التي تعبر فعلًا عن دخلها الحقيقي، وللممولة الحق في استخدام عملة أخرى غير العملة المستخدمة في الكويت، طالما كانت معترفًا بها في المحاسبة التجارية، الأمر الذي يعطى الممولة الحرية في استخدام العملات الأخرى تسهيلًا لأعمالهم التجارية، وبخاصة في مسألة احتساب نسبة الضريبة على أنشطتها التجارية المختلفة.

وقد تناولت المادة السابعة من هذا المرسوم، تحديد موعد تقديم الممولة لبيان ضريبتها لمدير ضرائب الدخل بديوانه في مدينة الكويت، في اليوم الخامس أو قبل اليوم العاشر من الشهر الرابع التالي لنهاية السنة الخاضعة للضريبة، التي يقدم فيها هذا البيان، وحددت هذه المادة العملة التي تدفع بها الضريبة بالجنيه الإسترليني، ويكون مقدار الضريبة الوارد بالبيان، على أربع دفعات متساوية، وتكون الدفعات المستحقة على التوالي في اليوم الخامس عشر من الشهور: الرابع والسادس والتاسع

والثاني عشر التالية لنهاية السنة الخاضعة للضريبة، ومنحت هذه المادة الصلاحية للمدير، لتمديد فترة تقديم البيانات لآجال معقولة، شريطة أن تدعم بأسباب طلبها، وأن تلتزم بالدفع عند استحقاقها، وإلا سيتم توقيع مخالفة مقدارها ١٪ عن كل شهر تم فيه هذا التأخير، أو الامتناع عن دفع الضريبة المستحقة.

أما المادة الثامنة، فقد اختصت بضمان سلامة وصدق سجلات الممولة عند إعدادها عن السنة الخاضعة للضريبة، وتشير هذه المادة إلى ضرورة أن تبرهن الممولة على صحة سجلاتها على أنها تعبر تعبيرًا صادقًا عن دخلها الحقيقي، ومن ثمَّ يمكنها أن تقدم بيانها على أساس هذه السجلات، على أن تعتمد من قِبَل محاسب عمومي أو قانوني يكون عضوًا في مؤسسة محاسبين معترف بها دوليًّا، وموافق عليها للسنة الخاضعة للضريبة من قِبَل المدير، يتم اعتمادها على أنها سجلات صحيحة، وأنها تعبر تعبيرًا صادقًا وحقيقيًّا عن الدخول الممولة، وأن البيان مطابق للسجلات، وفقًا للوائح هذا المرسوم، ويتم التأكيد عليه من قِبَل المدير، وعندها سيتم اعتبار هذا البيان صحيحًا، وأن ضريبة الدخل تكون قد تحددت وفقًا لتلك الإجراءات.

وقد ألزمت هذه المادة، مدير الضرائب بضرورة إصدار بيان يختص بكل سنة خاضعة للضريبة، يحتوي على أسماء مؤسستين أو أكثر للمحاسبين معترف بها دوليًّا، ويكون قد وافق عليها لتلك السنة، وذلك لضمان حسن سير العمل وفقًا للوائح المنصوص عليها، وتحري الدقة فيما يقدم له من بيانات من الممولة.

وتشير المادة أيضًا، إلى أنه إذا لم تتوفر الإجراءات سابقة الذكر، فإنه يمكن للمدير أن يقبل بيانًا للممولة، باعتبار أنه صحيح، أو عندما تتطلب منه الوقائع الثابتة أو أحكام هذا المرسوم، يمكن أن يقرر أنه من الضروري أن يعدل مقدار الضريبة الواردة في البيان، شريطة أن تعطي الممولة، الفرصة للدفاع عن حقها في تأكيد صحة بياناتها.

أما المادة التاسعة، فألزمت مدير الضرائب بضرورة تطبيق أحكام ضريبة الدخل، التي يفرضها هذا المرسوم، وتنفيذها وتحصيلها دون تأخير، وتسليمها

إلى صاحب السمو الحاكم، كذلك يقوم المدير بمنح الممولة إيصالًا مثبتًا به مقدار ضرائب الدخل التي دفعتها في السنة المستحقة، أو السنوات السابقة التي دُفعت عنها هذه الضرائب، كذلك أشارت هذه المادة إلى ضرورة توفير سجلات ودفاتر الممولة، وإحضارها عند طلبها من قِبَل المدير، وذلك لفحصها بمعرفته وموظفيه عند اللزوم، للتأكيد من ضمان أحكام هذا المرسوم.

وجاءت المادة العاشرة؛ لتؤكد على سرية البيانات، فلا يجوز الاطلاع عليها أو بحثها من قِبَل أي شخص، سوى مدير الضرائب وموظفيه، بل وَيمنع المدير موظفيه من إفشاء أية أسرار خاصة ببيانات الممولة، أو تزويد أحد أيًّا كان، بنسخة من السجلات الخاصة بهم، أو السماح له بالاطلاع عليها، وَحددت هذه المادة عقوبة لكل من يرتكب أيًّا مما تم ذكره، بغرامة مالية تصل إلى ١٥٠٠ روبية، والعزل من الوظيفة، وذلك يدل على مدى سرية البيانات، ومنع أية محاولات لإفشائها، حماية لمصالح الممولة، ومنعًا لأي فساد قد يحدث في دائرة الضرائب، المسئولة عن جباية الضرائب والمكوس في الكويت.

أما المادة الحادية عشرة، فجاءت مكملة للمادة العاشرة، وفيما يخص حماية البيانات وسريتها، فقد أشارت هذه المادة إلى أن من يقوم بارتكاب تزوير في سجلات الممولة، أو يدلي ببيانات مزورة؛ لاستخراج أي بيان أو شهادة مطلوبة، وأية مستندات أخرى، فإنه يعامل معاملة من يرتكب جريمة ضد هذا المرسوم، وعند ثبوت جريمة التزوير وإدانة المتهم فإنه يعاقب بعقوبة السجن لمدة لا تزيد عن سنتين، أو بغرامة مالية يتم تحديدها، أو بالعقوبتين معًا، كذلك فقد شمل ذلك أيضًا الممولة، في حال ارتكاب أي تزوير في سجلاتهم، أو يتم تزويد الضرائب ببيانات مزورة وغير صحيحة، فإن العقوبة أيضًا تشمل الممولة، وهذا دليل آخر على أن المرسوم قد أكد على ضرورة منع أي تلاعب، أو القيام بأي عمل من أعمال الفساد، في مسألة استيفاء الضرائب المقررة على الوجه الأكمل.

وجاءت المادة الأخيرة بمرسوم ضريبة الدخل، وهي المادة الثانية عشرة؛ لتتناول حل النزاع إذا حدث ما بين مدير الضرائب أو الممولة، خاصة فيما يخص تفسير أو

تطبيق هذا المرسوم، أو مقدار الضريبة المستحقة بناءً عليه، فإن لكل طرف الحق في اللجوء إلى المحاكم الكويتية، ويمكن تسوية النزاعات أيضًا فيما بينهما، في حال إجراء تحكيم يكون بالتراضي بينهما، ولم يشر المرسوم إلى الجهة التي يمكن الرجوع إليها؛ لإجراء هذا التحكيم.

كانت تلك مسودة المرسوم الخاص بإقرار ضريبة الدخل، والذي أعد كما أشرنا في نوفمبر ١٩٥١م، ثم أرسل للحكومة البريطانية من قِبَل الشيخ، وقد تزامن كل ذلك مع طلب الشيخ، إجراء أول تعديل في شروط الامتياز في أبريل ١٩٥١م من شركة نفط الكويت المحدودة، وكان من أهم بنود هذا التعديل، وباختصار دون الدخول بالتفاصيل، وذلك لإلقاء الضوء على تلك الجهود التي بذلها الشيخ عبد الله السالم؛ للاستفادة قدر الإمكان من الثروة التي وهبها الله سبحانه لبلاده. كان من أهمها مبدأ المناصفة بين الطرفين واشتمل التعديل على البنود التالية:

١ـ تحدد فترة الامتياز بسبعة عشر عامًا.

٢ـ تتنازل شركة نفط الكويت المحدودة، عن حقها في التنقيب في الجزر الكويتية وتدخل بدلًا منها مناطق المياه المغمورة، وتحتفظ الشركة بحق التنقيب في سواحل هذه الجزر.

٣ـ تتعهد شركة نفط الكويت، بالمساهمة في تعليم بعض الكويتيين في الخارج، وتدفع على هذا الأساس مبلغًا يقدر ب ٤٥٠٠٠ جنيه إسترليني؛ لتغطية نفقات التعليم هذه.

٤ـ تتعهد الشركة بدفع ضريبة الدخل بواقع ٥٪ من دخل الشركة الصافي، ويتم هذا التعديل والاتفاق عليه بحضور ممثلين عن الحكومة البريطانية وشركة نفط الكويت المحدودة.

ورغم الاتفاق الواضح على التعديلات، إلا أنه وبعد إرسال مسودة مرسوم ضريبة الدخل إلى الشركة، وموافقة الشركة عليه، فقد نشأ خلاف على موعد تطبيق موعد ضريبة الدخل والتي كانت ضمن بنود تعديلات الامتياز سالف

الذكر، وسبب الخلاف، هو اعتقاد شركات البترول التي شملها جميعًا قانون ضريبة الدخل في الكويت، أن التعديل الجديد سيسري اعتبارًا من عام ١٩٥٢م، حيث تمت مباحثات ما بين مندوبي هذه الشركات والمستر (Kemp)، وهو ممثل سياسي في الخليج، نشأ خلالها سوء فهم لهذا الموضوع، حيث تمسكت الشركات بأن موعد استحقاقها هو أول عام ١٩٥٢م، ولم يُبد (Kemp) أي اعتراض على وجهة نظرهم، لكنه أكد أن الشيخ يتوقع أن يتسلم كل عائداته النفطية في نفس العام، ويعتقد أن الحاكم قد فهم ذلك من خطاب وصله من المستر (South well)، وقد وصل الأخير ومعه (kemp) إلى الكويت للتباحث بهذه المسألة، وقد أعد الممثل السياسي نقاط مباحثاته مع الشيخ سلفًا؛ ليعرضها عليه، وتشمل المحادثات دراسة مسّودة قرار لتعديل الحصص، وإنه طبقًا لقرار التعديل، فإن حصة الكويت الجديدة ستسلم إلى الحاكم في عام ١٩٥٢م، بالإضافة إلى الضريبة عن العام ١٩٥١م، حيث سيطبق القرار الجديد، بينما رأى الوكيل السياسي أن تتم تسوية المشكلة، بالتباحث ما بين الحاكم الذي وضع في حساباته تطبيق القرار فورًا، والشركات التي ستعوضه عن ذلك، لكنه يمكن القول بأن مسألة تعديل الحصص وإقرار ضريبة الدخل قد أحدثا نقاشًا مطولًا ما بين الشيخ وشركات النفط، وبرزت نقاط أخرى في هذا النقاش، حيث طالبت الشركات أن يتناسب هذا التعديل، مع قوانين الضرائب في كل من إنجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك مراجعة قوائم أسعار النفط في الكويت، ومدى تناسبها مع أسعار النفط في الدول المجاورة لها، الأمر الذي أوجد بعض الصعوبات ما بين الشركات نفسها وكيفية تقسيم حصصها التي تدفع إلى الحاكم، والذي طلب أن تنسحب هذه الضريبة الجديدة على كل الشركات، فقد أصر هنا على أن يشمل هذا التعديل جميع الشركات البترولية، وإن كانت تعمل عبر وسطاء محليين، وإن كانت تدفع ضرائب في بلدانها، وهو الأمر الذي أُبلغت بعض الشركات البريطانية عنه، ولكنه أجاب: «بأن ذلك يخص القوانين المعمول بها هناك، وأن على كل من يعمل هنا في الكويت، أن يدفع الضرائب المقررة حتى وإن جرى عليها أي تعديل في المستقبل».

واضح هنا أن هذه الشركات والتي عبر عنها المرسوم بأنها الممولة، قد تفاجأت بإصدار هذا المرسوم، والذي فرض عليها ضريبة الدخل، وحاولت جاهدة تأجيل موعد استحقاقه، إلا أن الشيخ عبد الله السالم الصباح كان حازمًا في هذا الأمر، حيث أمر بإقراره في ذات العام الذي صدر فيه هذا المرسوم، وذلك للأسباب سالفة الذكر في مقدمة حديثنا من هذا الموضوع، ورغم أن الشيخ قد أعفى الشركات المحلية، والتي يمتلكها المواطنون، فقد قدمت بعض الشركات احتجاجًا على هذا الأمر، لكن الحاكم أشار إلى «حق المواطنين في العمل في بلادهم بحرية مطلقة دون قيود أو تكاليف تشجيعًا لهم على المشاركة في بناء وتطوير بلادهم».

النتائج:

تعود الباحثون عند كتابة الخاتمة، أن يلخصوا بحوثهم تلخيصًا، فيكتبون من جديد العناصر الرئيسة لأبحاثهم، ولكنني في هذه الخاتمة أود أن أعقد تقويمًا للموضوع، وأطرح سؤالًا محددًا هنا، ما الفائدة المبتغاة من عرض هذا الموضوع؟ وما أهمية إجراء هذه القراءة في هذا المرسوم المهم؟ وما محصلة الدراسة بالنسبة لتحليل هذا النص الوثائقي وما طُرح فيه من مواد وأركان وغيرها؟ وهنا يمكن استخلاص العديد من النتائج من هذه الدراسة.

١- واضح أن هذا المرسوم، هو ولا شك من المحاولات المهمة التي أراد الشيخ عبد الله السالم الصباح، أن يعيد النظر بشكل كامل، سواء باتفاقية امتياز النفط التي وقعها الشيخ أحمد الجابر الصباح عام ١٩٣٤م مع شركة نفط الكويت المحدودة، وهي شركة بريطانية أمريكية أُنشئت عام ١٩٣٤م، أو ما تم الاتفاق عليه من دفعات مالية، مقابل تصدير النفط من الكويت والذي تم عام ١٩٤٦م في عهد الشيخ أحمد أيضًا.

٢- كما أن هذه الدراسة قد أظهرت، أن الشيخ كان عادلًا في معاملته مع جميع شركات النفط العاملة في الكويت، بالإضافة إلى الشركة الأم وهي شركة (k.o.c)، إذ إنه سنَّ هذه الضرائب عليها جميعًا مهما اختلفت أنشطتها، سواء باستخراج النفط، أو بصناعات البتروكيماويات، أو حتى بأعمال الاستكشاف والبحث وما اتصل بها من أنشطة أخرى، وهو ما نص عليه قانون إقرار الضريبة كما أشرنا.

٣- أفصحت هذه الدراسة عن قدرة الشيخ عبد الله السالم الصباح على ممارسة سياسته الداخلية بشكل مطلق وبحرية تامة، من خلال فرض هذه الضريبة وغيرها من تعديلات على امتياز النفط على الشركات العاملة في الكويت، وبخاصة البريطانية متناسيًا بنود اتفاقية الحماية التي وقعها جده الشيخ مبارك

الصباح عام ١٨٩٩م، والتي أعطت بريطانيا حق الإشراف على السياسة الخارجية للكويت، من خلال إصدار مرسوم الضريبة، وغيرها من المراسيم والأوامر والتنظيمات التي زخرت بها فترة الخمسينات منذ أن تسلم الحكم في عام ١٩٥٠م وما بعدها.

٤- لقد ألقى هذا الموضوع بظلاله على واقع الإدارة في الكويت، وبداية تطورها وتحول مجالس الخدمات التي بدأت في ثلاثينيات القرن العشرين إلى دوائر في فترة الأربعينيات، ثم إنشاء دوائر أخرى، بهدف تطوير نظام الإدارة في الإمارة في ذلك الوقت، ومنها دائرة الضرائب التي نحن بصددها، ثم تتحول هذه الدوائر في فترة الاستقلال عام ١٩٦١م وما بعدها، وصدور دستور الكويت عام ١٩٦٢م؛ لتتحول في نهاية الأمر إلى وزارات؛ لتتشكل السلطة التنفيذية وفقًا للباب الرابع من الدستور، وهو باب السلطات الثلاثة: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

٥- تعتبر هذه الدراسة لمحة من لمحات العلاقة البريطانية ـ الكويتية مع بداية عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح، إذ أظهرت الوثائق البريطانية المستخدمة في إعدادها، تلك الاتصالات التي تمت بين الطرفين: الكويتي والبريطاني في فترة الخمسينات من القرن العشرين، والتي ألقت بأضوائها على واقع العلاقات: السياسية، والاقتصادية بينهما، كما أظهرت مدى حرص الشيخ عبد الله السالم على حماية مصالح بلاده وشعبه، وإصراره على التعامل مع بريطانيا ندًّا لند، متسلحًا بحبه لوطنه من ناحية، ورغبته في الاستفادة من تلك الدخول المرتفعة لتطويره وتحقيق التنمية فيه، وهو ما أظهرته الأحداث لاحقًا، إذ تحولت الكويت إلى ورشة عمل ضخمة، أحدثت ثورة كاملة في كافة نواحي الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ولعل إنشاءه لمجلس الإنشاء عام ١٩٥٢م، خير دليل على ذلك، إذ تولى هذا المجلس كافة المشاريع المتصلة بتقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمع الكويتي من: إسكان، وتعليم، وصحة، وتخطيط، وغيرها، وقد أفردت بحثًا مستقلًّا منشورًا للحديث عن هذا المجلس ودوره في كل ذلك.

16/12

F

Sir Eric Beckett

KUWAIT INCOME TAX LAW

EA1531/134

The Kuwait Oil Company have recently reached agreement with the Ruler of Kuwait on the lines described in the attached submission to the Secretary of State. Under the terms of the agreement a proportion of the payments to be made to the Ruler are to be in the form of an income tax. This is necessary in order that the American company concerned in the concession may be able to claim income tax relief in the United States on account of tax paid in Kuwait. It was only on this basis that the American company were prepared to enter into a "50-50" arrangement with the Ruler. The British company (Anglo-Iranian) will also claim tax relief but they have been clearly informed that there is no guarantee whatever that such relief will be granted in the United Kingdom and in fact it is the Chancellor of the Exchequer's policy, on the advice of Inland Revenue, to resist the grant of relief in the U.K. on the grounds that the proposed tax does not represent a genuine income tax which can be regarded as a tax corresponding to those imposed on the company in the U.K. It is possible that this question may be reopened for political and economic reasons but no decision on this has yet been made.

2. The oil companies have produced a draft law for issue in Kuwait which, at our request, they have submitted to us for consideration and subsequently for presentation to the Ruler. This law will have first to be issued by the Ruler of Kuwait and then applied by King's Regulation to persons subject to the jurisdiction of our Court. Both the British and American companies are of course subject to this jurisdiction. We have therefore had to examine the draft law (a) in order to ensure, from the point of view of the Ruler's interest, that it genuinely fulfills the intention of his agreement with the companies, and (b) to see that the law is in a form in which it will be suitable for allowance by the Secretary of State as a King's regulation for issue by the Political Resident. We have made clear to the companies at all stages that our consideration of the draft is without prejudice to and without commitment of the question of the grant of tax relief in the U.K.

3. On examination of the draft here (in close conjunction with Mr. Evans) there appeared to be a number of points which require clarification or more exact wording. It was also felt that the form of the law as a whole was not exactly as we should like it for issue by the Political Resident. We had a long meeting yesterday with the companies' representatives and legal advisers at which Mr. Evans explained the various amendments we wished to make before we could regard the text as satisfactory. We also suggested certain changes in the form of the law. The companies accepted all our suggestions in principle and in the course of the meeting we reached agreement with them over the exact changes in wording which would be inserted to meet the points we wished to cover. We now consider that the draft in its revised form represents the most satisfactory text we can get and is sufficiently clear on all the points on which we were doubtful to enable us to recommend it to the Ruler and advise the Secretary of State to allow the King's Regulation.

4. In saying this three important points have to be borne in mind:-

(i) The draft law as it was presented to us by the companies has been carefully drawn up and scrutinised by both American and British tax counsel so as to ensure, insofar as these counsel can do so, that the text will give them the best chance of securing tax relief in both countries. It is ~~very~~ important that we should do nothing in this case as a result of which ~~either~~ company might say that their chances of securing relief had been prejudiced by our action and we have therefore avoided making substantial changes in the text or incorporating any change to which we could not secure the companies' agreement.

Ex. O.S.

(ii) In their agreement with the Ruler the companies have undertaken that a tax law will be issued before the end of this year so that it may be applicable in Kuwait with effect from 1st December. It is important for the success of this agreement that the companies should be able to live up to this undertaking and that we should do nothing which is liable to prevent them from doing so, and

(iii) (ii) is a political reason for urgency. There is also however a fiscal reason in that the U.S. company will be unable to claim tax relief for this year unless the King's Regulation imposing this tax upon them is issued before the end of the year. Although one might claim that the shortage of time makes this difficult it is in fact important from the political point of view that we should ensure that this time-table is carried out since otherwise the American company may probably wish to re-negotiate with the Ruler the whole question of the basis of their payments to him during the period for which they cannot claim relief. This would be most undesirable and might have wider repercussions than the local ones in Kuwait.

Ex A

Ex B

5. I attach a copy of the draft law (marked A) revised as we have now agreed and also a copy of the companies' original proposed draft (marked B) in which are shown the amendments made at yesterday's meeting. Provided you agree, we now recommend that the revised text should be submitted immediately to the Secretary of State with the request that he will consent ~~(a) to our presenting this draft law to the Ruler for him to issue, and (b) to allow subsequently~~ a King's Regulation ~~to be made~~ applying this law to persons subject to His Majesty's jurisdiction. I attach a draft of the King's Regulation which we would propose to submit for this purpose (marked C).

Ex C

6. It will be necessary to telegraph instructions to Kuwait as soon as possible next week so that the Ruler's law (provided he accepts the draft on our recommendation) may be issued before Christmas. As soon as we are notified of the number and date of the issue of this law we should immediately submit the King's Regulation for allowance by the Secretary of State, and telegraph the Political Resident when this has been done. The Resident would then issue the King's Regulation and notify us by telegram of the number and date of issue, which must be prior to 1st January 1952.

(C.M. Rose)
15th December, 1951

COPY

Political Agency,
Kuwait

108/120/51.

12th December, 1951.

CONFIDENTIAL

Dear Sir Rupert,

There are a few conclusions of mine on the recent oil negotiations kwer here which may interest you:-

(i) The Main difficulty (apart from Southwell about whom I comment below) in the negotiations was that on one side was the Shaikh of Kuwait, ignorant, obscurantist and hypersensitive to any reflection on his "honour" (which in this case he identified with doing as well for Kuwait out of his oil company as other countries, notably Iraq, do for theirs); on the other, advising the negotiators, were American lawyers, quite incapable of giving their support to a plain, unqualified statement - the only sort which the Shaikh usually understands.

(ii) As the interpreter of these latter was Southwell, whom his own assistant, Hallows, described as "the worst person possible to undertake such negotiations". He is obtuse, verbose and unprecise and he also cannot speak plainly but more because he is constitutionally unable to do so than because of any cerebral processes. I hasten to add that he was very co-operative with me and kept me well informed of what was going on. But it seems a pity that with such interests at stake the A.I.O.C. cannot produce a negotiator of higher calibre. Hallows was a good influence throughout. His Arabic is good and he gets on with Arabs.

(iii) Kemp was, I think, even more than Abdulla Bulla, the most important person on the Shaikh's side. The Shaikh trusts him, and rightly so, for he is loyal and straight; and he relied upon his advice, notably in the currency question. Incidentally, I am very doubtful whether it would have been possible to persuade him rightly about this if Reilly had not been here. He might usefully take (like Holgrave, for example) a more independent line with the Shaikh on some issues; but he is timorous about endangering his position. It was bad tactics for Southwell to antagonise him by refusing to disclose the Company's proposals to him in London.

Yours sincerely,

(Signed) C.J. Pelly.

K.C. Sir Rupert May, K.C.I.E., C.S.I.,
British Residency,
Bahrain.

المجلس التشريعي الكويتي ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩م والبرلمان المصري (قراءة تحليلية لوثيقة غير منشورة)

أ.د . عبد الهادي ناصر العجمي

قسم التاريخ ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت

مدخل:

بتصورنا أن الكتابة عن الوثائق التاريخية تبدو أهميتها، وصعوبتها، في آن واحد أنها عملية معقَّدة تتطلب من الباحث القدرة على اختراق الوثيقة من الداخل؛ لبلوغ عمق المضمون وإشكالياتها غير المصرح به أو الاسقاطات التاريخية – مقارنة مع المضامين التاريخية المدوَّنة – عن نفس الأحداث.

فالمؤرخ – حتمًا – يعرف أن النص الوثائقي يحتوي على مضامين غير مصرح بها، تتضمن في ثناياها الكثير من المسكوت عنه، لهذا؛ فلا مناص من استنطاق النص المكتوب، وجعله يبوح بهذه المضامين، والبحث عن المشاهد والأهداف غير المكتوبة التي تخدمها.

الدراسة الحالية، تعتمد على نص نادر من محفوظات الأرشيف البرلماني المصري[1]، يتركز موضوعها بشكل مباشر حول وثيقة (قد تبدو بروتوكولية عادية)، من رئيس

١ – الوثيقة من مقتنيات الأستاذ الدكتور/ محمد أحمد السيد، أستاذ الفلسفة بجامعة الكويت وهي ضمن مقتنيات من مجموعة وثائق تغطي جزء من عهد محمد علي ١٨٠٥–١٨٤٨م، وحتى عام ١٩٥٢م.

برلمان المملكة المصرية وقتها (عبد السلام فهمي جمعة[٢]) إلى رئيس المجلس التشريعي الكويتي الشيخ (عبد الله السالم الصباح)[٣] ، ردًّا على رسالة – لم يعرف تاريخها- طلب الأخير فيها القيام بزيارة إلى (المملكة المصرية) مع وفدٍ من أعضاء المجلس التشريعي الكويتي الثاني(١٩٣٩م) [٤] ، ولم يعرف على وجه الدقة تاريخ كتابة هذه الوثيقة، لكن التقدير الأقرب للصواب أنه جرى في البدايات الأولى من العام ١٩٤٢م[٥]. لأن عبد السلام فهمي جمعة تولىَّ رئاسة البرلمان المصري مرتين... الأولى من ٣٠ مارس ١٩٤٢ إلى ١٥ نوفمبر ١٩٤٤، والثانية من ١٦ يناير ١٩٥٠ وحتى ١٠ مارس [٦]١٩٥٢

والتساؤل الذي تعالجه الدراسة الحالية وتقوم عليها، عبارة عن محاولة لتحريك عملية البحث التاريخي لاستخراج فرضيات علمية قد تكّون إجابة عن بعض الإشكاليات المتعلقة بأحداث مهمة في تاريخ الكويت، والكشف عن المدى الذي أخذته مثل تلك الوثائق جنبًا إلى جنب مع الوثائق الأخرى المتعارف عليها سواء العربية أو الغربية في التاريخ الكويتي؟

أيضًا تهدف المعالجة الحالية للوثيقة إلى إثبات فرضية أن بعض الوثائق التي تبدو في ظاهريتها وثائق (تراسلية معتادة ،أو بروتوكولية) دون – محتوى تاريخي محدد ـ تقدم خزينًا ضخمًا يمكن أن تكشف عن مستويات ضمنية عالية الأهمية تاريخيًّا، بل لربما تحتاج إلى أن توضع في سلم اهتمامات المؤرخين والباحثين مثلها مثل الوثائق التاريخية ذات المحتوى التفصيلي أو المسهب، فلا يخفى اليوم ما لمثل تلك الوثائق من توظيف ودلالة على مسار وتطور الأحداث وإنتاج الصورة الصحيحة لها

٢ -أحد رموز حزب الوفد المصري حيث شغل عبد السلام فهمي جمعة العديد من المناصب السياسية والوزارية منها: منصب وزير التجارة والصناعة في الفترة ١٩٣٦- ١٩٣٧م وفي عام ١٩٤٢م انتقل ليشغل منصب رئيس مجلس النواب المصري خلفا لـ محمد بهي الدين بركات حيث بقي فيه عبد السلام فهمي جمعة حتى العام ١٩٤٤م، ومن ثم عاد وتولي نفس المنصب في الفترة من ١٩٥٠م وحتي ١٩٥٢م. (لمعي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، الجزء الثالث، القاهرة، ص ١٥٣).

٣ - حاكم الكويت في الفترة من (١٩٥٠-١٩٦٥م)

٤ - يوليو ١٩٣٨- ديسمبر١٩٣٨م – للمزيد حول هذه التجربة النيابية الثانية في تاريخ الكويت يمكن العودة إلى كتاب، غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، ط٢، ١٩٩٦م، ص ٢٣

٥ - وذلك لعدة اعتبارات تجيب عنها لاحقًا المعالجة التاريخية للنص المرصود.

٦ - لمعي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، ص ١٥٣ .

، خاصة أن الوثيقة التي تناقشها الدراسة تتعلق بفترة حرجة من تاريخ الكويت وتحديدًا (المجلسين : التشريعي الأول والثاني ١٩٣٨-١٩٣٩م)، تلك المحطات التاريخية التي لم يقف تأثيرها ومنعكساتها عند حدود (الكويت فقط)، بل كان لها صدى أيضًا في دول الجوار (المملكة العربية السعودية ـ العراق) إضافة لهذا التأزيم السياسي الداخلي الذي صاحبه فشل العمل في المجلسين[٧].

كما تطرح الدراسة من خلال هذه الوثيقة (إشكاليتها) في المدى الذي حرص فيه الشيخ عبد الله السالم على تكريس الشرعية السياسية (خارجيًّا) للمجلسين التشريعيين: الأول والثاني ١٩٣٨ـ١٩٣٩م، وإلى أي مدى كانت علاقة السلطة مع المعارضة؟ وهل كان هناك صراع غير معلن بين الشيخين أحمد الجابر أمير الكويت وقتها (١٩٢١-١٩٥٠) م والشيخ عبد الله السالم ولي العهد (غير الرسمي) إذا جاز التعبير[٨]؟

أخيرًا ، وعلى قاعدة هذه المنطلقات ، يطرح التساؤل – المهم بتصورنا- وهو، هل كان الشيخ عبدالله السالم وفي ظل الاتهامات[٩] التي وجهت للتجربة البرلمانية الكويتية ، وبعد تجربة شورى ١٩٢١م ، يهدف إلى الخروج بهذه التجربة الجديدة - خاصة نسختها الثانية (ديسمبر/ ١٩٣٨- مارس/ ١٩٣٩) - من ثقل المواجهة والاتهامات التي وجهت لأعضائها (الكتلة الوطنية تحديدًا[١٠] - الارتباط بالجانب العراقي[١١]) حيث رأى السالم أن توجيه البوصلة نحو البرلمان المصري والتواصل

٧ -وأدى لحل المجلسين، ولاحقًا هروب بعض الأعضاء خارج الكويت.

٨ - هنا ربما تضمن مثل تلك الوثائق بالنسبة للباحثين ممرًا مهما ضمن ممرات متعددة وفي سياق حلقات الوقائع المتسلسلة في عملية السجال (الخفي) على السلطة بين الشيخين: أحمد الجابر وعبدالله السالم (سياسيًّا) ، فالبحث في هذا الأمر وإن كنا لسنا معنيين به بشكل موسع هنا ، لكن لاشك قد يؤدي النظر فيه إلى تحريك عملية البحث التاريخي لاستخراج فرضيات منطقية تكون إجابة لعدد من التساؤلات التي ما تزال مطروحة على الباحثين للكشف عن طبيعتها وهي دعوة للباحثين والمهتمين؛ لاستكمال ما خفي من مشهد التجاذبات الطبيعية التي كانت تحدث في أوساط النخب الحاكمة.

٩ - الربط بين أهداف بعض أعضاء المجلسين وعلاقتهم بالعراق تحديدًا في ذلك الوقت.

١٠ - حمل أعضاء من كتلة الشباب الوطني عريضة للسلطة جاء فيها: « صاحب السمو إن الأساس الذي بايعتك عليه الأمة هو جعل الحكم بينك وبينها على أساس الشورى، انظر خالد العدساني ، المذكرات ، ص ٢٥، عبدالله العمر إرهاصات الديمقراطية في الكويت ، ص ٣١، كذلك انظر مفيد الزيدي ، التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨-١٩٧١م، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ٢٠٠٠، ص ١٠٤.

١١ - كانت العراق في تلك الفترة ناقمة بشكل كبير على الشيخ أحمد الجابر، فبدأت إعلاميًّا وبأسلوب إعلامي مهاجمة شخص الأمير وكذلك دعم الكُتل السياسية المُعارِضة له كـ «كتلة الشباب الوطني» التي داومَت عَلى نشر تصريحاتها وبرامجها السياسية في مجلات وجرائد عراقية. للمزيد انظر همسة الجميلي ، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات، دار الجنان للنشر والتوزيع،٢٠١١، ص٦٣.

معه[١٢]، ربما يخفف الضغوط ويشكل عملية توازن لخلق ممرات تشريعية جديدة وعلاقات أكثر قبولًا على المستويين: المجتمعي والسلطوي، خاصةً إذا ما علمنا أن حاكم الكويت وقتها الشيخ أحمد الجابر اعتبر في وقت من الأوقات العلاقة بين الكتلة الوطنية والعراقيين ، بمثابة تهديد مباشر لسلطته وتحجيم لنفوذه، كذلك تخوف السعوديين أنفسهم من أن نجاح تجربة البرلمان الكويتي ربما يقود لسقوط الكويت أو في أسوأ الظروف قسوة يجعلها تنساق وتدور في فلك السياسة العراقية ، وهو مالم يكن يقبله الملك عبد العزيز آل سعود[١٣] أو يرضى به[١٤].

١٢ – مع تجاوزنا للمشاكل التي حاولت العراق جر الكويت إليها في تلك الفترة، لكن علينا الأخذ في الاعتبار أيضًا أنه في نفس الوقت كان هناك بإمارة شرق الأردن نظام برلماني مستقر حيث تم انتخاب أعضاء المجلس التشريعي الرابع هناك في ١٦ أكتوبر ١٩٣٧ والذي استمر حتى ١٦ أكتوبر ١٩٤٠، كذلك لبنان هي الأخرى امتلكت نظامًا برلمانيا حيث كان مجلس النواب الرابع في ١٩٣٧ الذي استمر حتى ١٩٣٩م.

١٣ – مؤسس الدولة السعودية الثالثة (الحديثة) توفى ١٩٥٣م، للمزيد عن حياة الملك عبد العزيز آل سعود يمكن النظر
P PHIL IBY, JOHN. SAUDI ARABIA ERNEST BENN LTD. LONDON 234 – 236. p, 1955 .

١٤ – همسة الجميلي، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، مصدر سابق، ٢٠١١، ص٦٣.

الوثيقة:

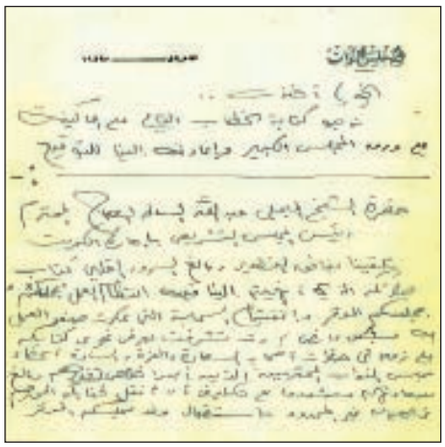

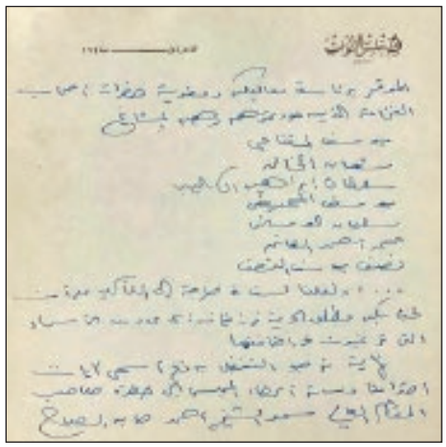

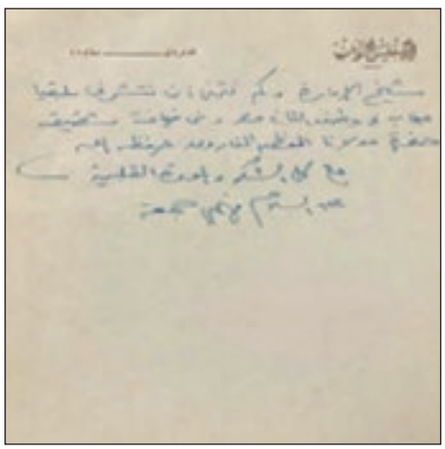

وصف الوثيقة:

■ **العنوان**: (بدون عنوان).

■ **عدد الأوراق**: (ثلاث).

■ **عدد الأسطر**: (ثلاثون سطرًا تقريبًا).

■ **نوع الخط**: (رقعة).

■ **لون الحبر**: (أسود).

■ **اللغة**: (العربية)

■ **الفاتحة**:(ثلاثة أسطر)

■ **الأختام أو الشعارات**: مدون يمين الصفحات من أعلى ما يفيد بأن الورق خاص بمجلس النواب المصري، وفي الطرف الأيسر من الورقة (الأولى، والثانية، والثالثة) للوثيقة مكان التاريخ (القاهرة في ـ سنة١٩٤).

موضوع الوثيقة:

رد رئيس مجلس النواب المصري على طلب الشيخ عبد الله السالم القيام بزيارة ووفد مرافق له من نواب المجلس النيابي التشريعي الثاني.

التاريخ:

بتصورنا أن الوثيقة – مع مراعاة ظروف طبيعة الأوضاع التي فرضها نشوب الحرب العالمية الثانية سبتمبر ١٩٣٩م / سبتمبر ١٩٤٥م – دونت بدايات العام ١٩٤٢م وذلك لعدة اعتبارات من ضمنها:

ـ الفترة التي تولى فيها عبد السلام فهمي رئاسة البرلمان المصري(١٩٤٢-١٩٤٤م).

ـ أسماء الأشخاص الواردة في الوثيقة كوفد مرافق للشيخ عبد الله السالم وهم نواب من المجلس النيابي الكويتي (التشريعي الثاني ١٩٣٨- ١٩٣٩م).

النص كما ورد في الأصل.

(1 الوصف	النص مكتوب بخط (يدوي) واضح وعلى ورق جيد الحالة، وأسلوب لغوي يغلب عليه الطابع الرسمي البروتوكولي، يتخلله تصويب لكلمة (واحدة) تم وضع علامة خطأ عليها (حيث عدلت الكلمة المقصودة إلى (مجلسكم) كما هو في الأصل.
(2 ناسخها / والتوجيه	بخط عبد السلام فهمي جمعة رئيس مجلس النواب المصري، وموجهة إلى الشيخ عبد الله السالم الصباح رئيس المجلس التشريعي الكويتي وقتها.
(3 المحتوى	الخولي أفندي ..... نرجو كتابة الخطاب التالي على الماكينة على ورق المجلس الكبير وإعادته إلينا للتوقيع. «حضرة الشيخ المبجل عبدالله السالم الصباح المحترم، رئيس المجلس التسريعي بإمارة الكويت ، تلقينا بفائق التقدير وبالغ السرور القلبي كتاب حضرتكم الذي أنهيتم إلينا فيه انتظام العمل بمجلسكم[51] الموقر وانقشاع السحابة التي عكرت صفو العمل به بشكل عارض ، وقد تشرفت بعرض فحوى كتابكم على زملائي حضرات أصحاب السعادة والعزة والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمين الذين أبدوا خالص تقديرهم وبالغ سعادتهم وشددوا على تكليفي أن أنقل لجنابكم المحترم ترحيبهم غير المحدود باستقبال وفد مجلسكم الموقر، برئاسة معليكم وعضوية حضرات أصحاب الفخامة الذين حددتموهم وهم المشايخ: يوسف القناعي. مشعان الخالد. سلطان إبراهيم الكليب. يوسف الحميضي. سليمان العدساني محمد أحمد الغانم. نصف يوسف النصف. .....ولعلنا لسنا في حاجة إلى التأكيد على أن لجنابكم مطلق الحرية في إضافة أي عدد من الأسماء التي ترغبون في إضافتها. نهاية نرجو التفضل برفع أسمى آيات احترامنا وسائر أعضاء المجلس إلى حضرة صاحب المقام العالي سمو الشيخ أحمد الجابر الصباح، شيخ الامارة وكم نتمنى أن نتشرف بلقيا جنابه في وطنه الثاني مصر وفي ضيافة شقيقة حضرة مولانا المعظم الفاروق حفظه الله». مع كل الشكر والمودة القلبية عبد السلام فهمي جمعة. (انتهى)

١٥ ـ تم تصحيح الكلمة في النص وتصحيحها إلى (مجلسكم).

مضمون وعناصر المساهمة التاريخية للوثيقة[١٦]:

في إطار النموذج الأساسي للممارسة السياسية الكويتية المعاصرة لمرحلة ما قبل الاستقلال السياسي عن بريطانيا ارتبط التاريخ الكويتي قبل صدور الدستور في ١٩٦٢م بعدد من التجارب الدستورية خلال النصف الأول من القرن العشرين ، وتحديدًا العام ١٩٢١ منه ، حيث شهد هذا العام١٩٢١ أول مجلس شورى بالكويت وإن جاء غالبية أعضائه عن طريق التعيين وليس الانتخاب ، وبتصورنا أن هذه التجربة كانت المحاولة الأهم لخلق أول سلطة تشريعية في الإمارة بشكلها النظامي المتعارف عليه [١٧]، بالرغم من عمرها القصير[١٨]، تلى هذا المجلس الذي لم يدم طويلاً، مجلس تشريعي آخر في العام ١٩٣٨م أطلق عليه المجلس التشريعي الأول[١٩] وهذا المجلس بتقديرنا يعتبر أهم المجالس التشريعية الكويتية التي مارست دورًا سياديًّا حقيقيًّا في هذه الفترة ، إذ تم فيه صياغة وثيقة تعتبر أولى الوثائق شبه الدستورية في تاريخ الكويت، خاصة أن أعضاء هذا المجلس جاءوا عن طريق الانتخاب.

وبالرغم من نشاط هذا المجلس المنتخب ١٩٣٨م إلا أنه ولأسباب معقدة ومتشابكة أوقف العمل به؛ ليتلوه مجلس تشريعي آخر بعده، تم وقف العمل به أيضًا ١٩٣٩م.

إذن، على صعيد الممارسة التاريخية بالنسبة للتجربة النيابية الكويتية في البدايات الأولى لها، ونقصد تحديدًا مجلس شورى١٩٢١ والمجلسين التشريعيين: الأول والثاني ١٨٣٨-١٩٣٩ يشَكِّلُ الحديث عنهما ظاهرةً بالغة الأهمية من حيث كونها جزءًا مهما من مكونات التطور السياسي الحاصل على صعيد الممارسة الديمقراطية

١٦ – ذكرت الوثيقة في البداية جملة (وإعادته إلينا للتوقيع) ، وعليه يفهم من هذه الفقرة تحديدًا أن هناك نسخة موقعة من قبل رئيس البرلمان ، وهو الأمر الذي يطرح تساؤلًا مهمًّا، هل هذه النسخة الموقعة موجودة في سجلات وأرشيفات المجلس النيابي الكويتي؟

١٧ – انظر للمزيد فيحان محمد العتيبي، «الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت»، ١٩٢١-١٩٩٠، دار ذات السلاسل ٢٠١٠.

١٨ – للمزيد راجع إبراهيم درويش، النظام السياسي، دراسة فلسفية تحليلية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٦م، من ص ٥٩-٦٣.

١٩ – والذي فاز بعضويته كلٌّ من (عبد الله حمد الصقر، محمد ثنيان الغانم، الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، السيد علي السيد سليمان العدساني، مشعان الخضير آل خالد، حمد الداود المرزوق، سليمان خالد العدساني، عبد اللطيف محمد الثنيان آل غانم، يوسف الصالح الحميضي، مشاري حسن البدر، سلطان ابراهيم الكليب، صالح العثمان الراشد، يوسف مرزوق المرزوق، خالد العبد اللطيف الحمد.) – انظر مذكرات خالد العدساني ، ص ٣١).

والبرلمانية الكويتية وتطورها حتى الآن[٢٠]، وعليه يسمح لنا تحليل هذه التجارب فهم طبيعة التجربة التشريعية الكويتية وأسباب بعض الأزمات التي واجهتها، ومن ثمَّ فهم طبيعة النتائج التي ترتبت عليها لاحقا[٢١].

و للإنصاف بعض الأزمات تحوَّلت لمواد تاريخية تقليدية بالنسبة للمؤرخين (أزمة مجلسي ١٩٣٨-١٩٣٩ تحديدًا فأغلب الكتابات تتناولها من منظور الجهد القرائي المحلي، فلم تشغل اهتمامات المؤرخين كثيرًا طبيعة ما يتعلق بهذه التجربة على المستوى الخارجي أو المحاولات التي جرت؛ لخروج المشهد من طابعه المحلي لما هو أكثر اتساعًا وعمقًا عما عرف عنه[٢٢]) ، حيث كان الانجذاب دومًا نحو التجربة نفسها كمثال واقعي على أن المسيرة الديمقراطية في الكويت تميزت بأنها تجربة رائدة وفريدة وبدأت مبكرًا عن بقية مناطق الجوار[٢٣].

إن تزامن ظهور بعض الوثائق التاريخية ومنها ما تناولته هذه (الوثيقة) على اقتضابها والمتعلقة بأحداث مجلسي: ١٩٣٨-١٩٣٩م لا نقصد منه "إعادة سرد الأحداث التاريخية الكبيرة، بل فهم التصورات التي كانت حاصلة في تلك الفترة من قِبَل الأشخاص المؤثرة أو تلك التي برزت في أحداثها ، والتي أدت أن تفكر وتتصرف ، كما فعلوا في الواقع التاريخي للحدث إضافة إلى أن البحث في تحركات هذه القيادات سواء قيادات الصف الأول أو الثاني في الكويت: (المعارضة أو السلطة) وبعيدًا عما كان يطرح ، يتيح للباحثين مشهدًا أوسع للفهم، لأن هذه السياسات المعنية هي التي ترتب عليها لاحقًا نتائج الأحداث، وعليه تمتلك هذه الوثيقة والتي تبدو في ظاهرها رسالة بروتوكولية عادية عدة ميزات تجعلها ذات دلالات مفيدة في سياق التجربة الكويتية البرلمانية على المستويين: الداخلي والخارجي، أول الإشارات أنها تعكس بشكل أو بأخر أن المجلس النيابي الكويتي ١٩٣٨م بدأ سريعًا في تكريس شرعيته الخارجية والتواصل مع البرلمان العربي الأكثر تجذرًا في

٢٠ – المديرس، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت، دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٠م
٢١ – ومنها على سبيل المثال – (الأحداث الدموية التي صاحبت عملية الحل الثاني في الخامس من مارس ١٩٣٩م وأدت لمقتل البعض وهروب البعض الأخر ومنهم نواب بالمجلس).
٢٢ – باستثناء الاتهامات التي وجهت للكتلة الوطنية وارتباطها بالعراق وما تعلق بهذا الشأن من وجهة النظر السعودية
٢٣ – وإن كنا نستثني هنا (البحرين).

ذلك الوقت وهو البرلمان المصري وإن كانت حدود هذا التواصل غير معروفة أبعاده بشكل دقيق، علينا هنا تحديدًا أن نأخذ في الاعتبار أن المجلس التشريعي الأول ١٩٣٨م وجهت له الكثير من الانتقادات بسبب ارتباط كثير من أعضاء الكتلة الوطنية بالعراق[٢٤] لاسيما أن فترة حكم الملك غازي ١٩٣٣- ١٩٣٩م، كانت هي الأخرى فترة أزمات متعددة مع السلطة بالكويت[٢٥]، نأخذ أيضًا في الاعتبار أن الكتلة الوطنية التي فاز غالبية أعضائها بالمقاعد في المجلسين التشريعيين لسنتي ١٩٣٨ـ١٩٣٩م قامت بنشر مطالبها في إحدى الصحف العراقية[٢٦]، بل إن تلك المطالب تضمنت: "إن شعب الكويت يرغب في أن يتعاون بلده مع العراق؛ لتحقيق أهداف المشروعات الإصلاحية[٢٧]".

ثاني الإشارات في تصورنا أن الوثيقة تعكس محاولة الشيخ عبد الله السالم مع تشكيل النسخة الثانية للمجلس التشريعي الثاني: (ديسمبر ١٩٣٨- مارس ١٩٣٩م) الخروج من الأزمات المحتدمة بين المجلس مع السلطة والبحث عن ممرات أكثر هدوءًا وقبولًا والتوجه بها بعيدًا عن مسار التجاذبات وما علق بالعراق تحديدًا، وعليه التفكير في التوجه نحو المملكة المصرية وزيارة أعضاء من المجلس للبرلمان المصري، أمر يبدو مناسبًا على الأقل هذا الطرح من قِبَل الشيخ عبدالله السالم تتبدى وجاهته في أنه بالفعل سيخفف الاحتقان وسيخلق حالة من الرضا إن لم تكن مجتمعية فعلى الأقل مع السلطة (الشيخ أحمد الجابر) خاصة وأن هذه الزيارة لمجلس النواب المصري لن تشكل أي مظهر لتحدي السلطة، إضافةً إلى أن إحدى المهام الرئيسة التي كانت مطروحة أمام الشيخ عبدالله السالم- بحكم الظروف- هي تخفيف حدة الصراع وذلك التهاوي في الثقة بين المجلس والشيخ أحمد الجابر، ناهيك أن الوثيقة نفسها تحمل دعوة من عبد السلام فهمي جمعة إلى الشيخ أحمد الجابر؛ لزيارة المملكة المصرية وأن يكون في ضيافة ملكها فاروق الأول[٢٨].

٢٤ – للمزيد انظر فلاح عبد الله المديرس، التجمعات السياسية الكويتية، دار قرطاس، الكويت، ١٩٩٤م.
٢٥ – غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، مصدر سابق، ص ٢٥، ٢٦.
٢٦ – صحيفة الزمان
٢٧ – منشور بجريدة الزمان العراقية ١٩٣٨م
٢٨ – الملك فاروق الأول مولود في ١٩٢٠م حيث اعتلى عرش المملكة المصرية في يوليو ١٩٣٧م، ومن ثم في العام ١٩٥٢م قام الجيش المصري بالانقلاب على الملكية وأطاح بالملك ١٩٥٢م، حيث غادر الملك فاروق مصر إلى منفاه وتوفي في ١٩٦٥.

أخيرًا: الموقف البريطاني نفسه من مثل تلك الزيارة ربما هو الآخر يتمتع بإيجابية عالية، فالمملكة المصرية في ذلك الوقت تقع تحت الاحتلال البريطاني والبريطانيين يتدخلون بشكل موسع في كافة الأمور السياسية على المستويين: الخارجي والداخلي، وعليه فإن زيارة رئيس المجلس التشريعي الكويتي مع وفد من النواب للمملكة المصرية وفي ظل هذه الخصوصية والجذر المشترك (التي تتمتع بها مصر والكويت مع بريطانيا) سيتيح فرصة جيدة للمجلس التشريعي الكويتي ورئيسه؛ لممارسة دور جديد يلقى قبولًا دون توجس أو خوف.

الوثيقة وقراءة في ضوء ما تعلق بالمضامين:

يضمّن فضاء هذه الوثيقة[٢٩] لنا بابًا جديدًا يمكننا من ربط ما جاء فيها بطبيعة الأحداث التي كانت قائمة وقتها في الكويت، فحين النظر لبعض الفقرات التي تضمنتها الوثيقة يمكن قراءة أنها لم تكن- فقط - خطابًا بروتوكوليًّا معتادًا، أو ردًّا على خطاب سابق من الشيخ عبد الله السالم الصباح رئيس المجلس التشريعي الثاني وقتها (ديسمبر ١٩٣٨ - مارس ١٩٣٩) م[٣٠]، يطلب فيه زيارة له مع وفد مرافق للبرلمان المصري، بل أنها تحمل ضمنيًّا كثيرًا من الدلالات غير المصرح بها، المثير أن الوثيقة أيضًا نستطيع أن نعتمد عليها؛ لقراءة ما جاء في خطاب الشيخ عبد الله السالم نفسه، إذ يبدو أن الشيخ عبد الله السالم لم يكتفِ بطلب لقاء نواب البرلمان المصري فقط، بل طلب لقاء بعض الشخصيات الأخرى، حيث يمكن الدلالة على ذلك بأن رئيس البرلمان المصري يورد القول أنه عرض محتوى كتاب الشيخ عبد الله السالم على زملاء له وصفهم بـ(أصحاب السعادة والعزة) وأضاف عبد السلام فهمي جمعة بالقول: «والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمين».

إذن البحث في طبيعة المقاربات الضمنية لمثل تلك الوثائق التاريخية حتمًا سيضمن لنا تصورات مهمة وفي تقديرنا هنا تحديدًا في تلك الوثيقة أن أهم تلك التصورات

٢٩ - وغيرها في حالة توافرها.

٣٠ - الأسماء الواردة في النص والتي ذكرها رئيس مجلس النواب المصري هي من ضمن الأسماء التي تم انتخابها في المجلس النيابي الثاني (٢٧/ ١٢/ ١٩٣٨ - ٧/ ٣/ ١٩٣٨).

تتعلق بشكل مباشر فيما توفره تلك الوثائق من مكتسبات يستطيع من خلالها الباحثون والمؤرخون أن يسهموا في معالجة قضايا تاريخية ما تزال مطروحة ولا يتكشف الكثير من خباياها، فعلى سبيل المثال الصراع الذي كان دائرًا بين السلطة والمعارضة في الكويت منذ مجلس شورى ١٩٢١ وحتى مجلسي: ١٩٣٨-١٩٣٩م وحتى فيما بعده، يثبت أن السلطة دومًا كانت تمتلك قرار الحل والتعطيل وهي ما تزال ممسكة بكافة خيوط المسار الديمقراطي بالكويت، حتى المجالس النيابية ولاحقًا البرلمان لم يكن كافيًا لرأب هذه الفجوة، ولعل هذه الوثيقة تؤكد ذلك حيث إن المجلسين النيابيين: الأول والثاني ١٩٣٨-١٩٣٩ (التشريعيين) تم حلهما وأوقف العمل فيهما بشكل مباشر من قِبَل السلطة والممثلة في الشيخ أحمد الجابر بالرغم من المحاولات الإصلاحية من قِبَل ممثلي هذه المجلس ورئيسها للخروج بها؛ لوضع آمن والانسحاب بها من مسار التصادم مع السلطة.

الوثيقة ومسألة التشاكل الزمني والدلالي :

بتصورنا أن هذا النوع؛ من الوثائق مرتبط ارتباطًا وثيقًا بعناصر انسجام واتساق يضمن لنفسه بها مساهمة تاريخية وإن يعتبرها البعض هامشية في كثير من الأحيان، فبغض النظر عن الفارق الزمني بين تشكيل المجلس النيابي الثاني بالكويت ـ وبين رد رئيس البرلمان المصري المعروف أنه تولى في الفترة ما بين: ١٩٤٢-١٩٤٤م فإن مضامين الرد في حد ذاتها والإفصاح عما تعلق بمشاكل المجلس التشريعي الأول١٩٣٨م يثبت أنه وجدت لَدَى طبقات النخب في الكويت وقتها أفكار حول ممارسة أدوار مختلفة حاولت بها تفادى الواقع القائم[٣١] .

تثبت الوثيقة أن الكويت لم تكن تعيش في عزلة سياسية حتى مع التدخل البريطاني الموسع [٣٢]في الشأنين: الداخلي والخارجي السياسي للكويت، حيث إن

٣١ - مع الأخذ بالاعتبار أن المجلس التشريعي الأول استمر في عمله ما يقارب خمسة أشهر قبل صدور قرار الحل أنجز فيها الكثير من الأعمال ومشاريع القوانين والإشراف على المصالح العامة للإمارة، انظر العدساني، ص٣٨.

٣٢ - فيحان العتيبي، مجلس الأمة الكويتي الأول ١٩٦٣ م، التجربة والرؤية : دراسة تاريخية من الوثائق البريطانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية م٣٨-ع١٤٤، الكويت،٢٠١٢.

الوثيقة تؤكد وجود مراسلات سابقة بين السالم والمسئولين في البرلمان المصري عن أزمة المجلس النيابي ١٩٣٨م وإن نلفت أن البريطانيين أنفسهم كانوا يتبنون هذه التجربة ويدعمونها خاصة الوكيل السياسي البريطاني بالكويت دي جوري De Gaury الذي كان له اتصال مباشر مع بعض أعضاء الكتلة الوطنية.

المثير هنا والذي لا تسعفنا إجابة تاريخية نستطيع بها رأب فجوته أن الوثيقة الحالية متأخرة زمنيًّا كردٍّ على طلب الشيخ عبد الله السالم بعدة سنوات[٣٣] ! ، أيضًا ما يثير أن عبد السلام فهمي يبدي سعادته للشيخ عبدالله بانقشاع أزمة ١٩٣٨ و(حيث ذكر ذلك في رده على خطاب الشيخ عبد الله السالم) والمفترض هنا أيضًا أن المعني بها الأزمة الأولى الذي جرى فيها الحل في ٢١ ديسمبر ١٩٣٨، الحدث هنا في حد ذاته قابل للفهم، لكن ربما نتوقف في تلك المساحة التي لا نَتَفَهَّمُ كيف أن الرسائل السابقة وصلت أسرع، في حين أن محتوى هذه الرسالة تأخر الرد فيها عدة سنوات «حيث يمكن النظر هنا لما جاء في الوثيقة، فيقول عبد السلام فهمي للشيخ عبد الله السالم: «تلقينا بفائق التقدير وبالغ السرور القلبي كتاب حضرتكم الذي أنهيتم إلينا فيه انتظام العمل بمجلسكم الموقر وانقشاع السحابة التي عكرت صفو العمل به بشكل عارض» إذًا هذه الفقرة تثبت أن هناك علم بقيام مجلس في الكويت، خاصة إذا ما علمنا أن العمل استمر فيه لمدة خمسة أشهر تقريبًا، إذا ثمة فجوة زمنية لا تسعفنا المصادر التاريخية أو الشواهد للقدرة على رأبها ولسنا معنيين كثيرًا بالبحث في أسبابها- في الوقت الحالي[٣٤].

أخيرًا يمكن أن نخلص إلى عدد من التصورات الدلالية التي توفرها هذه الوثيقة ومنها:

١ـ حرص المجلس التشريعي الكويتي على إعطاء الأولوية للتقارب مع المؤسسات البرلمانية الخارجية وممارسة دورها وذلك بالرغم من التجاذبات والصرعات

٣٣ – بتصورنا أن هذه الوثيقة هي أيضًا دعوة لمزيد من البحث والتنقيب حول مراسلات المجلس التشريعي الكويتي (المختلفة) سواء الأول أو الثاني.

٣٤ – حتى إن افترضنا أن المقصود ما تم في ١٢ مارس من نفس العام ١٩٣٩م بعد أن أعلن الشيخ أحمد الجابر عن قيام مجلس استشاري ضم أربعة عشر عضوًا؛ أربعة منهم من أفراد الأسرة الحاكمة يترأسهم الشيخ عبد الله السالم. إلا أن هذا المجلس هو الآخر لحق بسابقيه، حيث سرعان ما انتهى أمره بالفشل بعد انسحاب الأعضاء واحدًا تلو الآخر ولم يكن من ضمنه بعض الأسماء في الوفد المرافق المذكور في الوثيقة – عبد العزيز حسين، محاضرات عن المجتمع العربي في الكويت، ١٩٩٠، ص ٦٧.

السياسية التي كانت قائمة مع السلطة آنذاك، والتي أدت لاحقًا بشكل مباشر للحل واعتقال وسجن عدد من الأعضاء، وهو ما يثبت أن الشيخ عبد الله السالم كان مدركًا أن التحديات الخطيرة التي يوجهها المجلس الحالي (الجديد١٩٣٩م) لن تقتصر آثارها السلبية على فاعليات المجلس ووجوده فحسب، بل وتمتد إلى أعضائه ، وبالتالي فإن محاولة التوفيق والموازنة في الزيارة المزمع القيام بها لبرلمان مصر، تقتضي وجود وفد مرافق (عام ومنفتح بشكل واسع) ويكون ممثلًا لكافة الآراء، لذا كان الوفد فيه التجار والأدباء والمعارضين والوجهاء، إضافة للشيخ عبد الله السالم نفسه، وذلك في اتجاه وسط مندمج لتمثيل بقية أعضاء المجلس.

٢ـ تكريس الشرعية السياسية للمجلس التي حاول فيها الشيخ عبد الله السالم وبهذا الاتجاه سرعة التحرك خارجيًّا، وهذا في حد ذاته يمثل تصورًا مهمًّا وربما يجيب على تساؤل مهم: هل كان الشيخ عبد الله السالم في تلك الفترة يحاول مع سرعة تكريس الشرعية السياسية للمجلس تكوين مسار منفرد يعزز موقفة وموقف البرلمان أمام سلطة الشيخ أحمد الجابر [٣٥]، أو حتى أمام بعض القوى الأخرى[٣٦] أم أن الشيخ عبد الله السالم كان يهدف بالفعل للسعي نحو تأصيل التجربة البرلمانية الكويتية والاستفادة من الخبرات الأخرى وممارسة دوره بالشكل المفترض فيه؟ على الرغم من أن السلطة نفسها كانت تبدي وبشكل ملحوظ قدرتها على فْرِضَ قُوَّتِهَا، وهو ما تم لاحقا وبِعُنْف بعد حل المجلس الثاني.

٣ـ طبيعة الأشخاص الذين وقع عليهم اختيار الشيخ عبد الله السالم؛ للقيام معه بتلك الزيارة، فالوفد الكويتي الذي كان مزمعًا أن يقوم بالزيارة وبالنظر لأعضائه

٣٥ – في تصورنا أن العلاقة بين الشيخين: أحمد الجابر وعبدالله السالم كانت تحكمها طبيعة الأوضاع القائمة ، فعلى سبيل المثال بعد توقف المجلس الأول ووجود تجارب جديدة أخرى كالنادي الأدبي ١٩٢٤م و مجلس بلدية ١٩٣٠ ، والمعارف في ١٩٣٦م بدا أن المجتمع الكويتي مصر على الاستمرار في مطالبه الإصلاحية المثيرة، أنه وعلى ما عرف عن الشيخ عبد الله السالم من دعمه للمطالب الإصلاحية، للمزيد راجع عبدالله محمد الهاجري ، موقف الشيخ عبد الله السالم من التيار القومي فى الكويت إبان أزمة ١٩٦١ م، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، س٤٢، ع١٦١، الكويت،٢٠١٦.

٣٦ هنا تحديدًا علينا الأخذ في الاعتبار تلك النزعات العنصرية التي بدأت بوادرها تظهر والتي في تصورنا اضطرت الشيخ عبد الله السالم نفسه وهو رئيس المجلس التشريعي إلى إصدار هذا القرار "كل من تثبت عليه محاولة التجنس بجنسية أجنبية يجب عليه الاستعداد؛ لمغادرة الكويت خلال شهرين من تاريخ تلك المحاولة مع حرمانه كليًّا من حقوق امتهان أية مهنة أو تملك أي عقار داخل حدود إمارة الكويت "– مذكرات العدساني، ص ٦٣.

(القناعي والعدساني[٣٧] ، مشعان الخالد، إضافةً للحميضي والكليب، والغانم والنصف) لم يكونوا من فئة أو شريحة واحدة، فمنهم المثقفون ومنهم التجار[٣٨] ومنهم الأدباء والمؤرخون ومنهم رجال المجتمع المرموقين إضافة للشيخ عبد الله السالم رئيس المجلس وأحد أفراد الأسرة الحاكمة أيضًا، كما ورد في نص الوثيقة.

أخيرًا ثمة أمر مهم وهو الأخذ بالاعتبار ما تعلق بقضايا خلافية بين أعضاء المجلسين من جهة وبين الشيخ أحمد الجابر من جهة أخرى، في ظل توجس الأخير من علاقة أعضاء الكتلة الوطنية بالعراق إضافة للملك عبد العزيز آل سعود حيث يورد العدساني القول: «في الواقع لا يهم الملك ابن سعود أن تكون الكويت للكويتيين وأن الذي يهمه فقط هو ألَّا تنضم الكويت بمشيئة أهلها الكويتيين إلى العراق، فكأنه بذلك ينادي: فلتبقَ الكويت للإنجليز وحدهم لا للكويتيين ولا للعراقيين[٣٩]» ، وعليه لا يمكن أن نهمل أن بعض الأسماء من الوفد المفترض أنه سيرافق الشيخ عبد الله السالم إلى المملكة المصرية خرجت بعد عملية الحل[٤٠] إلى العراق وبقوا فيه إلى أن عادوا للكويت، وإن كانت العودة أيضًا بعفو وبطلب من الأمير الشيخ أحمد الجابر الصباح وقتها.

٣٧ -(سكرتير المجلس الأول والثاني).

٣٨ - للمزيد عن علاقة التجار بالسلطة يمكن العودة إلى دراسة الهاجري، تطور العلاقة التاريخية بين آل الصباح والتجار في الكويت من النشأة حتى عهد الشيخ عبد الله السالم، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، م٢٧،ع ١٠٦، الكويت، ٢٠٠٩.

٣٩ - مذكرات العدساني ، ١٤٠-١٤١

٤٠ ارسل الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت الى الشيخ عبدالله السالم كتاب جاء فيه «بما ان القانون الاساسي لم يصدر حتى الآن فعليه نأمر بما يلي: اولا - وقف اعمال المجلس التشريعي لحين صدور القانون موقعاً عليه منا . ثانيا - تسليم جميع الاوراق الرسمية وكتب المعاهدات والامتيازات والدفاتر الرسمية الموجودة في المجلس وارسال كل ذلك الى دائرتنا . ثالثا - عليكم العمل بتنفيذ أمرنا هذا حال استلامه ودمتم» العدساني ص ١٢٨

الخاتمة:

في نهاية استعراضنا لتلك الوثيقة ومع ما تطرحه سواء هي أو غيرها، نستطيع أن نخلص إلى أن مثل هذه الوثائق المهملة بالنسبة للباحثين والمؤرخين ربما النظر بعمق لما تحمله من مضامين غير مكتوبة أو مصرح بها تستطيع أن تفتح آفاقًا وتكون أساسًا لإعادة النظر في الكثير من التطورات والنتائج التي ترتبت على أحداث مهمة ومفصلية في تاريخ الكويت[٤١]؛ وقد وقفنا على بعض هذه المضامين المستقرءة وغير المصرح بها والمتعلقة بالمجلسين التشريعيين في الكويت ١٩٣٨-١٩٣٩م.

أخيرًا إن الحصيلة التي يمكن الخروج بها بعد استعراض هذه الوثيقة تتبدى في أنها تقدم قراءة جديدة لنص إشكالي مثير لاسيما التشاكل الزمني المرصود فيها، والتي حاولنا قدر المستطاع أن نبتعد عن التصادم معه – في انتظار المزيد من الوثائق أو المخطوطات المساعدة التي تستطيع أن تعيد النص إلى سياقه التاريخي الدقيق – كذلك توجيه الباحثين والمؤرخين نحو قراءة مثل هذه الوثائق وما تسوقه من مضامين غير مكتوبة أو مصرح بها وجمع ركامها المتناثر والمشتت ورفع الإهمال عنه؛ لتصبح– بقدر ما هو متاح – بمثابة بدايات ممكنة تستطيع أن تكشف وتولد – بمضامين التحليل والربط – تصورات أكثر عمقًا ومصداقية، بل يستطيع الباحثون والمؤرخون تحويلها من مجرد نصوص ظاهرة لا تحمل دلالات تاريخية إلى خيوط موضوعية موظفة تاريخيًّا تستطيع المساهمة في توسيع حقل النقد والتحليل وربطه بالأحداث التي كانت تجرى في الزمن المرصود فيه؛ لتقديم قراءات أكثر حيوية وجعلها مفتوحة على الدوام، وهنا دعوة للباحثين والمؤرخين الكويتيين.

٤١ – وكانت مرتبطة ارتباطاً موسعاً بالقراءات الكلاسيكية التقليدية

قائمة المصادر والمراجع:

١ـ (الوثيقة)، مقتنيات الأستاذ الدكتور/ محمد أحمد السيد، أستاذ الفلسفة بجامعة الكويت وهي ضمن مقتنيات من مجموعة وثائق تغطي جزءًا من عهد محمد علي ١٨٠٥-١٨٤٨م، وحتى عام ١٩٥٢م.

٢ـ إبراهيم درويش، النظام السياسي، دراسة فلسفية تحليلية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٦م.

٣ـ خالد العدساني، المذكرات، منشورة إلكترونيًّا (١٤١) صفحة- الموقع
http: / /taqadomi.com

٤ـ عبد العزيز حسين، محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت، ط ١، ١٩٦٠ م

٥ـ عبد الله العمر إرهاصات الديمقراطية في الكويت، دار قرطاس للنشر،١٩٩٤.

٦ـ عبد الله محمد الهاجري، تطور العلاقة التاريخية بين آل الصباح والتجار في الكويت من النشأة حتى عهد الشيخ عبد الله السالم، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، م٢٧، ع ١٠٦، الكويت،٢٠٠٩.

٧ـ عبد الله محمد الهاجري، موقف الشيخ عبد الله السالم من التيار القومي في الكويت إبان أزمة ١٩٦١ م، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، س٤٢، ع١٦١، الكويت،٢٠١٦.

٨ ـ غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار قرطاس للنشر، ١٩٩٦.

٩ـ فلاح عبد الله المديرس، التجمعات السياسية الكويتية، دار قرطاس، الكويت ، ١٩٩٤م .

١٠ـ فلاح عبد الله المديرس، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت، دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٠م

١١ ـ فيحان العتيبي، «الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت»، ١٩٢١-١٩٩٠، دار ذات السلاسل، الكويت،٢٠١٠.

١٢ ـ فيحان العتيبي، مجلس الأمة الكويتي الأول ١٩٦٣ م، التجربة والرؤية : دراسة تاريخية من الوثائق البريطانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية م٣٨-ع١٤٤، الكويت،٢٠١٢.

١٣ ـ لمعي المطيعي، هؤلاء الرجال من مصر، الجزء الثالث، القاهرة.

١٤ ـ محمد محمود الطناحي «التجار والحراك الديمقراطي في الكويت (١٩٢١-١٩٣٩) م ، العدد ٥، يناير ٢٠١٧

١٥ ـ مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨-١٩٧١م، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،٢٠٠٠.

١٦ ـ همسة الجميلي، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، بين المحفزات والمعوقات، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

17 - P PHIL IBY, JOHN. SAUDI ARABIA ERNEST BENN LTD. LONDON , 1955.

اللجنة الكويتية للتحرر من الجوع (١٩٦٤ ـ ١٩٨٤م)
نموذج للعطاء الإنساني الأممي والدولي بدولة الكويت

د. خالد الشَّطي
رئيس مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني ـ فنار

مقدمة:

قدَّمت دولة الكويت العديد من المساعدات الإنسانية لدول العالم منذ زمن بعيد، ولم يكن تسميتها من الأمم المتحدة بمركز عالمي للعمل الإنساني واختيار أميرها الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رحمه الله بقائد عالمي للعمل الإنساني قد أتى بسبب ما قدمته الكويت مؤخرًا من مساعدات إنسانية لدول متضررة ومنكوبة من خلال مؤتمرات المانحين للشعب السوري والصومالي والسوداني والفلسطيني وغيره من الشعوب المنكوبة.

وإنما المساعدات الإنسانية التي قدمتها الكويت للشعوب قد كانت منذ عدة قرون، والتاريخ والوثائق تشهد بهذه العطاءات الإنسانية، وفي كل وقت وحين نعثر على وثائق تؤكد الدور الإنساني لدولة الكويت لمساعدة الدول والشعوب، إيمانًا منها بواجبها الإنساني ودورها التنموي.

وقد أهداني مؤخرًا أحد الأصدقاء مشكورًا ملفًّا به أوراق وثائقية عثر عليها في غرفة صغيرة في أحد غرف مبنى مجمع في منطقة الدَّسمة بجانب جمعية الدَّسمة

التعاونية، حينما تم إقرار هدم المبنى وإعادة بنائه من جديد، وهو مجمع يحتوي على عدة مبانٍ، ظانًّا بي ظنًّا حسنًا بأن هذه الأوراق والمستندات قد تكون سببًا في قيامي بالمزيد من الكتابة حول تاريخ العمل الإنساني الكويتي، وفعلًا سُررت بهذا الملف وعكفت على دراسته والبحث حول بياناته، وهي دعوة لكل من يعثر على مستندات ووثائق أن يرسلها للمهتمين والباحثين المتخصصين في مجالها؛ لتكون مادةً إضافيةً في تاريخ الكويت في كل مجالاتها.

اللجنة الكويتية للتحرر من الجوع:

هي لجنة كويتية حكومية، تم تأسيسها بطلب ومبادرة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، في عام ١٩٦٤م، حيث استجابت الكويت كعادتها الحميدة لهذه المبادرة، وأسست هذه اللجنة، وحدَّدت الجهات الحكومية المعنية بالعمل فيها، وأشركت معها المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص والمتبرعين؛ لتقوم بأعمالها خير قيام، وقد استمرت في عملها وتقديم خدماتها الإنسانية حتى عام ١٩٨٤م، وفي هذا البحث سنتطرق إلى تفاصيل وبيانات وأنشطة هذه اللجنة، من خلال الوثائق والمستندات التي حصلنا عليها.

مساعدات الكويت الإنسانية عبر التاريخ:

ساهمت الكويت عبر تاريخها الممتد لأربعة قرون بتقديم المساعدات الإنسانية للدول والقبائل المجاورة وللدولة العثمانية[١]، وقد أورد السيد عبد الله الطائي في كتابه «الشراع الكبير» أن الكويت قدمت المساعدات لعُمان أثناء الاعتداء البرتغالي عليها عام ١٦٢٤م، وبعد انتصار العمانيون أرسلوا وفدًا للكويت يشكرونها على فزعتها ونجدتها لهم[٢]، كما قدَّمت الكويت العديد من المساعدات للقبائل والمناطق المجاورة للكويت حينما تطلب منها الفزعة والمساعدة، كما ساهم الشيخ صباح الأول الذي حكم عام ١٧١٨م مع أبناء الكويت في استتباب الأمن في الكويت وفي مياه الخليج العربي والقبائل المجاورة[٣]، وعندما زار الكويت الشيخ عبد الرحمن السويدي من بغداد في عام ١٧٧٠م ذكر عطاء أهل الكويت وتبرعاتهم وأياديهم البيضاء[٤]، وعرفت الكويت الحاكم الثالث جابر بن عبد الله بن صباح الذي أطلق عليه أهل الكويت بجابر العيش، لما كان يقوم به من إطعام للطعام من الأرز (العيش)، وتم إطلاق اسم كريم الجزيرة العربية عليه أيضًا، وكان يقوم مع أبناء

(١) العمل التطوعي الكويتي في أربعة قرون، د.خالد يوسف الشطي، إصدار مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني – فنار، ٢٠١٨م.
(٢) الشراع الكبير، عبد الله الطائي، ص١، ١٩٨١م.
(٣) حكام الكويت مآثر خيرية ومواقف إنسانية، د.خالد يوسف الشطي، مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني- فنار، ٢٠٢٢.
(٤) من تاريخ الكويت، سيف مرزوق الشملان، ص١٢٧، ص١٢٨.

الكويت بتقديم مساعدات متعددة للدولة العثمانية؛ لإخضاع القبائل الخارجة عن سيطرتها عام ١٢٤٢ه الموافق ١٨٢٤م وعام ١٢٥٣ه الموافق ١٨٣٨م.

كما كان لحاكم الكويت الرابع الشيخ صباح الثاني بن جابر العيش مساعدات[٥] إنسانية وإغاثية للقبائل المجاورة المُضْطَهدة والمُعْتدى عليها، حيث قام بمساعدتها وإغاثتها خير قيام، كما ساعد الدولة العثمانية أيضًا، وحصل على تكريم منها بوسام فخري عام ١٢٨٠هـ-١٨٦٣م[٦]، وحينما عصفت في الجزيرة العربية وبلاد فارس والعراق أزمة الهيلك، قام الشيخ عبد الله الثاني بن صباح الثاني الحاكم الخامس للكويت بتقديم مساعداته وإغاثته الإنسانية للمتضررين، وفتح لهم الكويت؛ لاستقبالهم ونجدتهم، بالتعاون مع أبناء الكويت الذين تميّزوا في تقديم المساعدات[٧] فقد عُرف عن حكام الكويت وعن شعبها المساعدات الإنسانية داخل الكويت وخارجها، ولعلَّ ما قدَّمه الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت من خلال مضيف (عيش بن عمير)[٨]؛ لإطعام الطعام لضيوف الكويت وعابري السبيل ولأبناء الكويت، خيرُ دليلٍ على حب الكويت حكامًا ومحكومين؛ لتقديم المساعدات واستمرارهم في العطاء جيلًا بعد جيل.

واستمر حكام الكويت في تقديم مساعداتهم للدول والشعوب، وازداد ذلك العطاء الإنساني بعد ظهور النفط وزيادة الثروة المالية في دولة الكويت، وقد برز ذلك واضحًا في خمسينيات وستينيات القرن العشرين أثناء حرب فلسطين [٩] وعند العدوان الثلاثي على مصر وأثناء ثورة الشعب الجزائري المجيد.

وبعد استقلال دولة الكويت عام ١٩٦١م وانضمامها لمنظمة الأمم المتحدة عام ١٩٦٣م استمرت في تقديمها للمساعدات الإنسانية، حيث كان للكويت الدورُ البارزُ في تقديم المساعدات الإنسانية للدول والشعوب بعد انضمامها للأمم المتحدة، ولقد كان لها تفاعلٌ كبيرٌ معها، مما أسهم في ترشيح الأمم المتحدة لها لعضويات متنوعة في منظماتها المتعددة.

(٥) من تاريخ الكويت، سيف مرزوق الشملان، ص١٢٨،١٢٧.
(٦) الكويت والخليج العربي في السالنامة العثمانية، طلال الرميضي، ص٨٧.
(٧) مجلة وثائق تاريخية، العدد٣، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٠٢١.
(٨) مجلة وثائق تاريخية العدد ٦، ص٢٧، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت، ٢٠٢١.
(٩) فلسطين في عيون الكويت، د.خالد يوسف الشطي، مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني- فنار، ٢٠١٩.

الكويت والأمم المتحدة:

انضمت دولة الكويت لمنظمة الأمم المتحدة في ١٤ مايو ١٩٦٣م، وأصبحت عضوًا فاعلًا فيها، وقد تم ترشيحها للعديد من المناصب والعضويات، منها[١٠]:

- نائب رئيس الجمعية العمومية للأمم المتحدة في الدورتين: ٢١ و٢٧.
- عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي (إحدى الهيئات العليا الخمس في الأمم المتحدة) لمدة ٣ سنوات عام ١٩٦٧، وعام ١٩٩٢، وعضوًا في لجنة التعاون عبر القارات المنبثقة عن المجلس عام ١٩٧٥.
- عضوية مجلس حكام منظمة العمل الدولية عامي: ١٩٧٥ و١٩٨٧.
- عضوية مجلس محافظي وكالة الطاقة الدولية خلال الفترة من:١٩٧٧ -١٩٧٩، والفترة من: ١٩٨٧ -١٩٨٩.
- عضو غير دائم بمجلس الأمن الدولي ممثلة للدول العربية والآسيوية في الفترة من: ١٩٧٨ -١٩٧٩، وتولت رئاسته في فبراير ١٩٧٩؛ ثم أعيد اختيارها للمرة الثانية في الفترة من: ٢٠١٨ ـ ٢٠١٩، وتولت رئاسته في فبراير ٢٠١٨ ويونيو ٢٠١٩.
- عضوية المجلس التنفيذي للمنظمة البحرية الدولية عامي: ١٩٧٨ و١٩٩١.
- اختيرت الكويت للتحدث باسم الدول النامية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في العاصمة الفلبينية مانيلا في ٧ مايو إلى ١ يوليو ١٩٧٩، والذي طالبت فيه الكويت بمساعدة الدول الأقل نموًّا.
- عضوية المجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد).
- عضوية المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة عامي: ١٩٨٢ و١٩٨٧.
- عضوية الاتحاد الدولي للمواصلات في الفترة من: ١٩٨٢ -١٩٨٤.
- عضوية صندوق النقد الدولي في الفترة من: ١٩٩٣ -١٩٩٥.

(١٠) مجلة فنار، العدد١٢، ٢٠٢١م، مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني- فنار.

ـ رئاسة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في أكتوبر ٢٠١١ لعامين.

ـ رئاسة الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة للدول الأطراف في اتفاقية التراث العالمي في منظمة اليونسكو في نوفمبر ٢٠١٩.

ـ رئاسة المجموعة العربية عدة مرات في أكثر من منظمة أممية.

ـ رئاسة المجموعة في الدورة الخامسة والأربعين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عام ٢٠٢٠.

مساعدات دولة الكويت الإنسانية لمنظمات الأمم المتحدة:

ساهمت دولة الكويت بشكل فاعل ومتميز في دعم منظمات الأمم المتحدة وذلك قبل انضمامها لمنظمة الأمم المتحدة عام ١٩٦٣م، وواصلت عطاءها بعد انضمامها لها، من خلال تقديم الدعم لمنظماته الأممية والإنسانية؛ لتستطيع أداء دورها بشكل فاعل، فعلى سبيل المثال:

قدَّمت الكويت الدعم المالي لهيئات الأمم المتحدة المختلفة، وأسهمت بدعم ميزانية أربع وثلاثين منظمة دولية وأربع عشرة عملية حفظ السلام، إضافةً إلى حصة الكويت المقررة في الموازنة العامة للأمم المتحدة بنحو ستة ملايين دولار تمثل ٢,٥٪ من إجمالي تلك الموازنة؛ كما تحرص على دعم برامج الأمم المتحدة: التنموية والاقتصادية والإغاثية.

وهناك بعض الأمثلة على تبرع الكويت للأمم المتحدة ومنظماتها التابعة، منها أنها تبرعت لأربع منها في ٣ نوفمبر عام ٢٠٠٠م؛ لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث، وقد أعلن مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة في نوفمبر ٢٠١٢ أن قيمة المساعدات الطوعية لعددٍ من وكالات وصناديق الأمم المتحدة لعام ٢٠١٣ بلغت ٨ ملايين دولار، بعد زيادة المساهمة السنوية الطوعية من ٣٠٠ ألف دولار إلى ٥٠٠ ألف دولار.

كما قدمت الكويت ١,٢٥٥ مليون دولار لوكالات الأمم المتحدة؛ لمواجهة الكوارث الطبيعية والزلازل عام ٢٠١٢، وبلغت تبرعات الكويت لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) مليوني دولار، ومليون دولار للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، و٥٠٠ ألف دولار لصندوق مكافحة الإيدز والملاريا والسل، و٣٥٤ ألف دولار لبرنامج المستوطنات البشرية، و٥٠٠ ألف دولار لصندوق الأمم المتحدة للاستجابة للطوارئ والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، و٢٠٠ ألف دولار لمنظمة الأمم لرعاية الطفولة، و٥٠ ألف دولار لهيئة الأمم لرعاية المرأة. وفي عام ٢٠١٢ تبرعت الكويت بـ ١٠٠ ألف دولار لدعم الصندوق الإنمائي؛ لإنهاء العنف ضد المرأة، و٤٥٠ ألف دولار لفائدة صندوق الأمم المتحدة؛ لمواجهة الطوارئ، وقد علقت مساعدة السكرتير العام لشؤون العمليات الإنسانية في الأمم المتحدة كاثرين براغ على تبرع الكويت بقولها: «إن هذه المساهمة تضع الكويت بين كبار المانحين» ولعل المساعدات الإنسانية التي قدمتها الكويت بالتعاون مع الأمم المتحدة من خلال مؤتمرات المانحين: للصومال وشرق السودان وأطفال غزة وللشعب السوري وللعراق خيرُ شاهدٍ على دور الكويت الإنساني، والذي استحقت من أجله تسمية الأمم المتحدة لها مركزًا عالميًّا للعمل الإنساني وتسمية أميرها الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رحمه الله قائدًا عالميًّا للعمل الإنساني.

مؤتمرات المانحين التي استضافتها دولة الكويت:

نظمت واستضافت الكويت عدة مؤتمرات للمانحين، وكانت من أوائل الداعمين لها بمبالغ ضخمة، ومنها التالي:

- مؤتمر المانحين لشرق السودان في الكويت عام ٢٠١٠، وقد شهد مشاركة ٤٢ دولة بتعهدات مالية ومساهمات بقيمة ٣,٥ مليار دولار، وحضرته ٣٠ منظمة إقليمية ودولية و٧٨ منظمة مجتمع مدني و٨٤ شركة، وأسهمت الكويت فيه بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار.

ـ مؤتمر المانحين الأول لدعم الشعب السوري في الكويت عام ٢٠١٣، شاركت فيه ٥٩ دولة بتعهدات بلغت ١,٦ مليار دولار، وقدمت الكويت من خلاله ٣٠٠ مليون دولار، وحضر المؤتمر ١٣ منظمة دولية إنسانية تعهدت بـ ١٩٤ مليون دولار.

ـ مؤتمر المانحين الثاني لدعم الشعب السوري في الكويت عام ٢٠١٤ م: وشاركت فيه ٦٩ دولة و٢٤ منظمة إنسانية بلغت فيه تعهدات الدول ٦ مليار دولار وقدمت الكويت فيه ٥٠٠ مليون دولار وتعهدت المنظمات الدولية بـ ١٨٣ مليون دولار.

ـ مؤتمر المانحين لإعادة إعمار غزة بالقاهرة عام ٢٠١٤ م: وشاركت في هذا المؤتمر ٥٠ دولة تعهدت بتقديم ٥,٧ مليار دولار؛ لمساعدة غزة بعد العدوان الصهيوني عليها، وقد قدمت الكويت مبلغ ٢٠٠ مليون دولار، وجهتها لإعادة إعمار غزة في القطاعات: السكانية والصناعية والتنموية.

ـ مؤتمر المانحين الثالث لدعم الشعب السوري في الكويت عام ٢٠١٥ م: وشاركت فيه ٧٩ دولة و٤٠ منظمة إنسانية بتعهدات بلغت ٨,٤ مليار دولار، وتبرعت الكويت بـ ٥٠٠ مليون دولار.

ـ مؤتمر المانحين الرابع لدعم الشعب السوري في بريطانيا عام ٢٠١٦ م: وشاركت فيه ٧٠ دولة تعهدت بتقديم نحو ٩ مليارات دولار، وقامت بريطانيا الدولة المضيفة بدعوة أمير دولة الكويت للرئاسة الشرفية للمؤتمر، وقد قدمت الكويت في هذا المؤتمر ٣٠٠ مليون دولار.

ـ مؤتمر مانحين لدعم التعليم في الصومال في الكويت عام ٢٠١٧.

ـ المؤتمر الدولي حول معاناة الطفل الفلسطيني في ظل انتهاكات الكيان الصهيوني لاتفاقية حقوق الطفل في الكويت عام ٢٠١٧.

ـ مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق في الكويت عام ٢٠١٨: وقد شارك في هذا المؤتمر ٧٦ دولة، تعهدت بتقديم ٣٠ مليار دولار، وقد قدمت الكويت مليار دولار.

كما قدمت الكويت العديد من المساعدات للدول والشعوب مما أثار إعجاب العالم بتلك المساعدات حينما طالب الشيخ/ صباح الأحمد-رحمه الله-في مؤتمر القمة الإنسانية العالمية في تركيا في مايو ٢٠١٦ بإنهاء الصراعات والتوترات؛ لمواجهة الأزمات الإنسانية، وأعلن عن تقديم بلاده مبلغ ٥ مليارات دولار خلال السنوات الخمس التي سبقت المؤتمر، كما قدَّمت الكويت عدَّة مبادرات إنسانية؛ لمكافحة الفقر والجوع ودعم التنمية في الدول كان أبرزها تأسيس الصندوق الكويتي للتنمية عام ١٩٦٤م والذي ساهم بتقديم قروض ميسرة السداد تجاوز عدد ١٠٠٠ قرض بقيمة ٢٢,٩٣٢,٠٠٠ مليار دولار لعدد ١٠٧ دولة.

كما طلبت الكويت في عام ١٩٨٨م أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بإلغاء فوائد الديون المستحقَّة على الدول المدينة، وأصدرت وزارة الخارجية الكويتية تقريرًا عام ٢٠١٦م عن المساعدات الكويتية الخارجية التي بلغت ١٢,٧٩١ مليار دينار كويتي بما يُعادل ٤٢ مليار دولار في الفترة من:١٩٩٠-٢٠١٤.

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو):

تأسست منظمة الفاو في ١٦ أكتوبر ١٩٤٦م كمنظمة دولية في كندا ثم انتقل مقرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥١م، وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي للجميع.

انضمام دولة الكويت لمنظمة الفاو:

انضمت دولة الكويت إلى منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في نوفمبر عام ١٩٦١م، وقد استجابت لتأسيس لجنة كويتية؛ لتساهم في تحقيق أهدافها، وفي عام ٢٠١٣م تم افتتاح مكتب دائم للمنظمة داخل دولة الكويت؛ لتنظم مع بقية المنظمات الأممية المتواجدة في دولة الكويت، حيث تعمل منظمة الفاو اليوم في أكثر من ١٣٠ دولة على مستوى العالم مع أكثر من ١٩٤ دولة عضوًا.

وقد استجابت دولة الكويت مبكرًا في عام ١٩٦٤م لطلب منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، بعد عام واحد من انضمامها لمنظمة الأمم المتحدة عام ١٩٦٣م؛ لتساهم في تقديم المساعدات الغذائية للدول المتضررة التي تعاني من الجوع والفقر، وذلك مناشدة من منظمة الفاو للكويت؛ لتقديم مساعداتها الإنسانية للمحتاجين.

وجاء افتتاح مقر لمنظمة الفاو في دولة الكويت عام ٢٠١٣م، لتنظّم مع بقية منظمات الأمم المتحدة التي لديها مقرات في دولة الكويت وهي:

١ـ مكتب ممثل الأمين العام لأمم المتحدة والمنسق المقيم.

٢ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .UNDP

٣ـ مفوضية شؤون اللاجئين .U N H C R

٤ـ منظمة العمل الدولية .ILO

٥ـ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية .UN–HABITAT

٦ـ برنامج الأغذية العالمي. WFP

٧ـ منظمة الأمم المتحدة للطفولة .UNICEF

٨ـ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية .OCHA

٩ـ مكتب منظمة الصحة العالمية .WHO

كما يوجد تمثيل لمنظمات أممية أخرى لدى الكويت، لكنها ليست داخل مبنى بيت الأمم المتحدة، وهي: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

اللجنة الكويتية للتحرر من الجوع:

سبب تأسيس اللجنة:

في منتصف خمسينيات القرن العشرين ومع تزايد الجوع والفقر في عدد من دول العالم؛ تحرك عدد من الناشطين لدعوة منظمة الأغذية والزراعة؛ لحشد جهود برنامج الأمم المتحدة لحشد جهود برنامج الأمم المتحدة؛ لتدشين حملة

التحرر من الجوع، وفي عام ١٩٦٠م دشّنت المنظمة الحملة بصورة رسمية[١١]، وكان هدف الحملة الطموح القضاء على الجوع في العالم بصورة نهائية، وكان للحملة هدفان:

- زيادة الوعي في كل أنحاء العالم بمشكلات الجوع وسوء التغذية التي كانت تصيب أكثر من سكان العالم.
- تعزيز مناخ تبادل الآراء بصورة تمكن من التوصل إلى تنظيم الحلول على أساس وطني ودولي، وفي عام ١٩٦١م تبنَّت منظمة الأغذية والزراعة والجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء البرنامج العالمي للغذاء كهيئة تابعة للأمم المتحدة تُعنى بتوفير الإغاثة الغذائية للمناطق المنكوبة، وتحرك البرنامج العالمي للغذاء لدعوة الدول للتبرع للدول المنكوبة والمحتاجة.

تاريخ تأسيس اللجنة الكويتية للتحرر من الجوع:

تأسست اللجنة الكويتية عام ١٩٦٤م بقرار من مجلس الوزراء بموجب القرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٤م في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٦٤م، وذلك استجابة لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

مقر اللجنة:

كان مقر اللجنة في غرفة بمبنى مجمع بمنطقة الدسمة، الذي يقع بجوار جمعية الدسمة التعاونية.

رئيس اللجنة:

ترأَّس اللجنة السيد سالم إبراهيم المناعي بصفته أحد المسئولين في إدارة الزراعة بوزارة الأشغال ثم أصبح وكيلًا مساعدًا في إدارة الزراعة.

(١١) الطريق إلى القضاء على الجوع ١٩٤٥-٢٠٣٠، إصدار منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ص٥٤.

تبعية اللجنة ومظلتها القانونية:

ألحقت حكومة دولة الكويت تبعية هذه اللجنة في بدايتها لوزارة الخارجية، ثم انتقلت تبعيتها عام ١٩٦٨م إلى وزارة الأشغال العامة، لكونها الوزارة المشرفة على قطاع الزراعة في ذلك الوقت ولها علاقة بمنظمة الأغذية والزراعة الدولية.

وبعد إنشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية عام ١٩٨٣م تم إلحاق اللجنة لتبعيتها، وفي عام ١٩٨٤م قرر مجلس الوزراء إلغاء اللجنة وضم أموالها إلى لجنة الإغاثة الكويتية بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية لتشابه أعمالها، وقد تم نقل الأرصدة المالية المتوفرة لحساب لجنة الإغاثة بوزارة الأوقاف.

أعضاء اللجنة الكويتية للتحرر من الجوع:

ضمَّت اللجنة في عضويتها ممثلين لعدة هيئات ووزارات ومؤسسات أهلية منها:

١ـ وزارة الأشغال العامة.
٢ـ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.
٣ـ وزارة التربية.
٤ـ وزارة الإعلام.
٥ـ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.
٦ـ وزارة الخارجية.
٧ـ بلدية الكويت.
٨ـ مؤسسات أهلية وخيرية.

أهداف اللجنة:

ـ المشاركة في الجهود العالمية التي تستهدف العمل نحو غد أفضل.

ـ المساهمة في الحملة العالمية لمكافحة الجوع وسوء التغذية التي تبنتها الأمم المتحدة عبر المنظمة الدولية للأغذية والزراعة.

ـ بذل الجهود اللازمة لمساعدة الهيئات التي تحتاج إلى معونات فنية أو مادية لزيادة مواردها.

ـ مساندة المجتمعات التي تتعرض لمجاعات نتيجة للكوارث والنكبات.

ـ محاربة أسباب الجوع.

ـ تبني الأفكار وإذكاء المشاعر وتوعية المجتمع بأخطار الجوع وسوء التغذية حاضرًا ومستقبلًا.

وسائل تنمية موارد اللجنة وجمع التبرعات:

اعتمدت اللجنة في توفير مواردها على جمع التبرعات من أهل الكويت بشتى الطرق، منها:

ـ إقامة الأسواق الخيرية.

ـ إقامة الأسبوع السنوي للتحرر من الجوع.

ـ دعوة المؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص وأهل الخير للتبرع لمشاريع وأنشطة اللجنة.

أهم الإنجازات والمشاريع:

التوعية بأخطار الجوع وسوء التغذية حاضرًا ومستقبلًا عن طريق وسائل الإعلام المختلفة: كالنشرات والصحف والبرامج الإذاعية والتلفزيونية ومنابر المساجد والمحاضرات المدرسية، وغيرها من الوسائل الأخرى.

ـ العمل على محاربة أسباب الجوع، وذلك بالمساهمة في بعض المشاريع.

ـ قامت اللجنة بالمشاركة في إقامة مشروع للري في الجنوب العربي، وتقديم بعض السيارات المجهزة؛ لمكافحة الجراد وحماية الإنتاج الزراعي في جمهورية اليمن.

ـ المساهمة في الأعمال الثقافية، بتبني تعليم ١٠٠ طالب من أبناء الشهداء والمحتاجين لفترة محدودة في مدارس منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت، وذلك لرفع قدراتهم وتمكينهم من الإسهام في رفع المستوى المعيشي لأسرهم.

ـ إغاثة ضحايا الجوع نتيجة الكوارث والنكبات، ومنها:

١-إرسال معونات غذائية وألبسة وخيام للنازحين العرب عن ديارهم في فلسطين عام ١٩٦٧ .

٢-إرسال ١٥٠٠ بطانية لمنكوبي الزلازل في تركيا عام ١٩٦٩.

٣-إرسال معونات لأسر ضحايا العدوان الصهيوني على مدرسة بحر البقر في مصر.

٤-إرسال معونات لجمعية الهلال الأحمر الكويتية.

محاولة تأسيس جمعية نفع عام خيرية تقوم بنفس الأهداف:

نظرًا لقلة موارد اللجنة، واعتماد إيراداتها على المؤسسات والمحسنين والقطاع الخاص تعثرت اللجنة في إيجاد الموارد المالية؛ فتوقفت عام ١٩٧٣م، وفي عام ١٩٨٤م تم تحويل تبعيتها لوزارة الأوقاف، ورأى أعضاء مجلس إدارة اللجنة تقديم طلب لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل لتأسيس جمعية نفع عام خيرية؛ لتقوم بمهام هذه اللجنة إلا أن الوزارة اعتذرت لاختلاف الصفة القانونية لهذه اللجنة عن الصفة القانونية لجمعية النفع العام الخيرية، ولم تنجح محاولة أعضاء اللجنة باستمرارها ومواصلة عملها، وتم تحويل الأرصدة المتوفرة لها وممتلكاتها لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، وقد كان من المفترض من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل الموافقة على تأسيس جمعية نفع عام خيرية؛ لتواصل مسيرة عطائها، خاصة عند رغبة أعضاء تلك اللجنة في مواصلة مسيرتها، ورغم عدم موافقة وزارة الشئون على السماح بتأسيس جمعية جديدة لمكافحة الفقر والجوع، إلا أن هناك العديد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية الأهلية والحكومية بدولة

الكويت في ذلك الوقت تقوم بالأدوار الإنسانية المتميزة في مكافحة الفقر ومساعدة المحتاجين، مثل:

- جمعية النجاة الخيرية.
- بيت الزكاة.
- وزارة الأوقاف.
- الهلال الأحمر الكويتي.
- الصندوق الكويتي للتنمية.
- اللجنة الشعبية لجمع التبرعات.
- جمعية الشيخ عبد الله النوري الخيرية.
- الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية.

وغيرها من المؤسسات الخيرية وجمعيات النفع العام.

انتهاء عمل اللجنة وتوقف مسيرتها:

بعد القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء بإلغاء اللجنة في عام ١٩٨٤م وتحويل أموالها وأرصدتها لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية توقف عمل هذه اللجنة، بعد أن قامت بأعمال ومشاريع وبرامج وأنشطة إنسانية متنوعة داخل الكويت وخارجها.

خاتمة:

وفي ختام هذا البحث أشكر الصديق العزيز الذي أهداني هذه الوثائق والمستندات عن هذه اللجنة الحكومية الخيرية؛ لأقوم بتوثيق عملها ونشر أعمالها، داعيًا المجتمع بمؤسساته: الحكومية والأهلية والأفراد بالاهتمام بالوثائق والمستندات، وتسليمها للباحثين والمهتمين والدارسين، ولو كان مصير هذا الملف الإتلاف أو الإهمال، لما تعرَّفنا على هذا النشاط الإنساني المتميز لدولة الكويت، وعلاقته بمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

الوثائق:

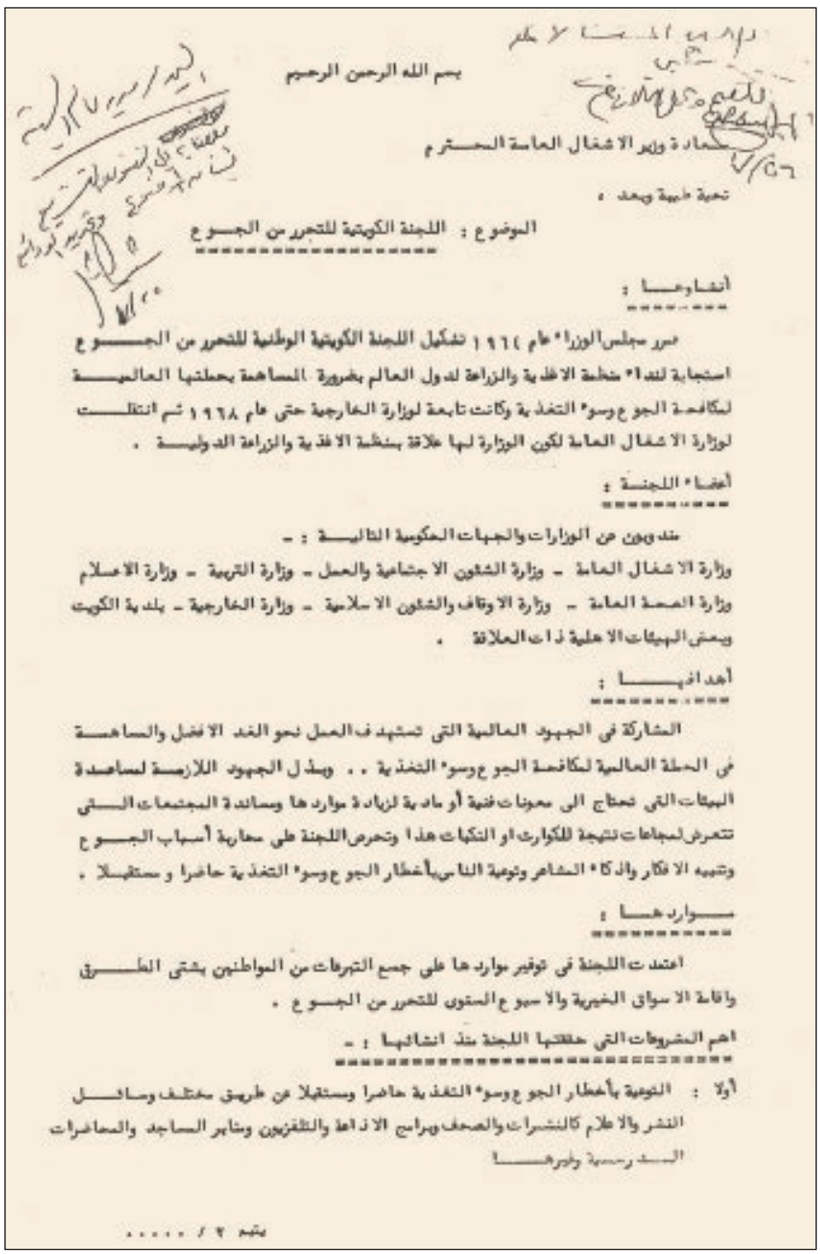

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة وزير الاشغال العامة المحترم

تحية طيبة وبعد ،

الموضوع : اللجنة الكويتية للتحرر من الجوع

انشاؤها :

صدر مجلس الوزراء عام ١٩٦٤ تشكيل اللجنة الكويتية الوطنية للتحرر من الجوع استجابة لنداء منظمة الاغذية والزراعة لدول العالم بضرورة المساهمة بحملتها العالمية لمكافحة الجوع وسوء التغذية وكانت تابعة لوزارة الخارجية حتى عام ١٩٦٨ ثم انتقلت لوزارة الاشغال العامة لكون الوزارة لها علاقة بمنظمة الاغذية والزراعة الدولية .

أعضاء اللجنة :

متدوبون عن الوزارات والجهات الحكومية التالية : ـ

وزارة الاشغال العامة ـ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ـ وزارة التربية ـ وزارة الاعلام وزارة الصحة العامة ـ وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية ـ وزارة الخارجية ـ بلدية الكويت وبعض الهيئات الاهلية ذات العلاقة .

أهدافها :

المشاركة في الجهود العالمية التي تستهدف العمل نحو الغد الافضل والمساهمة في الخطة العالمية لمكافحة الجوع وسوء التغذية .. وبذل الجهود اللازمة لمساعدة الهيئات التي تحتاج الى معونات فنية أو مادية لزيادة مواردها ومساندة المجتمعات التي تتعرض لمجاعات نتيجة للكوارث او النكبات هذا وتحرص اللجنة على محاربة أسباب الجوع وتنبيه الافكار والذكاء المشاعر وتوعية الناس بأخطار الجوع وسوء التغذية حاضرا و مستقبلا .

مواردها :

اعتمدت اللجنة في توفير مواردها على جمع التبرعات من المواطنين بشتى الطرق واقامة الاسواق الخيرية والاسبوع السنوي للتحرر من الجوع .

اهم المشروعات التي حققتها اللجنة منذ انشائها : ـ

أولا : التوعية بأخطار الجوع وسوء التغذية حاضرا ومستقبلا عن طريق مختلف وسائل النشر والاعلام كالنشرات والصحف وبرامج الاذاعة والتلفزيون وشاير الساجد والمحاضرات المدرسية وغيرها

يتبع ٢ / .....

ثانيا : العمل على محاربة اسباب الجوع وذلك بالمساهمة في بعض المشاريع وقد قامت اللجنة بالمشاركة في اقامة مشروع للري في الجنوب العربي وتقديم بعض السيارات المجهزة لمكافحة الجراد وحماية الانتاج الزراعي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

ثالثا : المساهمة في الاعمال الثقافية وذلك بتبني تعليم مائة طالب من ابناء الشهداء والمحتاجين (لفترة محدودة) في مدارس منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت وذلك لرفع قدراتهم وتمكينهم من الاسهام في رفع المستوى المعيشي لاسرهم .

رابعا : اغاثة ضحايا الجوع نتيجة للكوارث والنكبات وقد قامت اللجنة في هذا المجال بما يلي : -

أ- ارسال معونات غذائية والبسة وخيام للنازحين العرب عن ديارهم بفلسطين عام ١٩٦٧ .

ب- ارسال ١٥٠٠ بطانية لمنكوبي الزلازل في تركيا عام ١٩٦٩ .

جـ- ارسال معونات لاسر ضحايا العدوان الاسرائيلي على مدرسة بحر البقر بجمهورية مصر العربية .

د - ارسال معونات لجمعية الهلال الاحمر الكويتية .

العقبات التي اعترضت اللجنة :

١- طبيعة تشكيل اللجنة من مندوبين عن بعض وزارات الدولة والهيئات الاهلية جعل عمل المندوب اقرب الى العمل الوظيفي منه الى العمل التطوعي والذي هو أساس العمل في الجمعيات العاملة ذات الطابع الخيري .. ولهذا لم يستطيع المندوبون القيام بالدور الايجابي لخدمة اهداف اللجنة .

٢- عدم وجود موارد منتظمة ودورية للجنة واعتمادها على التبرعات الاهلية فقط دون أية مساعدة من جانب الدولة ...

٣- عدم وجود قاعدة عريضة لعضوية اللجنة تستطيع الاسهام بدور فعال في تحقيق اهدافها واقتصار العضوية على ممثلين منتدبين من الجهات المعنية لم يتوفر لبعضهم الرغبة او الحافز لمثل هذا العمل .

منذ عام ١٩٧٢ اللجنة لا يوجد لها أي نشاط ، وقد قمنا بمحاولة تحويل اللجنة الى جمعية نفع عام ولكن وزارة الشئون الاجتماعية لم توافق على هذه المحاولة .

يتبع ٣ / .....

مقـــر اللجنـــــة :

تقـع في جمعية الد ســمة التعاونيـة ، وهو تابع لوزارة الشئون الا جتماعية والعمل ، ويحتـوى على طقـم كنبات جلـد ، طاولة مع كرسى مكتب ، خزانة لحفظ الا وراق ثلاجـــة ٩ قـدم ، مكيف عـدد (٢) .

أمـوال اللجنـــــة :

يوجـد للجنة وديعة لدى البنك الوطنى فرع حولى بمبلغ ٣١٫٣٥٠٫٧٩٥ دينار كويتى كما يوجـد في حساب التوفير لدى البنك الوطنى فرع حولى مبلغ ١٫٨٥٠٫٤٣١ دينار كويتى وبصفتى رئيسا للجنة الكويتية الو طنية للتحرر من الجو ع فانى ارفق لسعاد تكـــــم مستند الوديعة ود فتر التوفـير مع مفاتيح مقـر اللجنـــــة .

وتفضلوا بقـبول فائق الا حـــــترام ،،،

رئيس اللجنة الكويتية الوطنية للتحرر من الجوع

سـالم ابراهـيم المناعـــــى

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة العامة لشئون الزراعة
والثروة السمكية

رقم القيد ٧١٩٧ - ١/٢/٦/
رقم الملف
المرفقات

التاريخ : ١٨ ربيع الثاني ١٤٠٥
الموافق : ١١ ديسمبر ١٩٨٤

السيد / وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المحترم
(رئيس لجنة الأمانة)

تحية طيبة وبعد ،

أرسل الينا السيد / رئيس اللجنة الكويتية للتضرر من الجوع الكتاب المرفق صورته وأرفق به مستندين ببيان قيمة وديعة باسم اللجنة لدى بنك الكويت الوطني فرع حولي مقدارها واحد وثلاثون الف وثلاثمائة وخمسون دينارا وسبعمائة وخمسة وتسعون فلسا ، كما أرفق دفتر حساب توفير باسم اللجنة المذكورة صادر من بنك الكويت الوطني فرع حولي بقيد أن رصيد اللجنة قدره الف وثمانمائة وخمسون دينارا واربعمائة وواحد وثلاثين فلسا ، وأرفق كذلك بكتابه مفاتيح مقر اللجنه الكائن في جمعية الدسمة التعاونية .

ـ وقد عرض كتاب الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية المؤرخ ٢ / ١١ / ٨٤ حول اللجنه المذكورة التي شكلت بجلسة مجلس الوزراء رقم ٦٠ / ٦٤ المنعقده بتاريخ ٢٨ / ٩ / ١٩٦٤ على مجلس الوزراء المقرر بجلسته (٥٢ / ٨٤) المنعقده بتاريخ ١٨ / ١١ / ١٩٨٤ الذي أصدر قراره رقم (١٤) بانهاء اعمال اللجنه وإحالة ما لديها من أموال الى لجنة الأمانة الكويتية .

السيد الوزير
يضم المبلغ (١٠) ص [illegible] الجمع الكلية [illegible]
[illegible]
١٢/٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة العامة لشئون الزراعة
والثروة السمكية

رقم القيد _____
رقم الملف _____
المرفقات _____

التاريخ : _____
الرافق : _____

(٢)

ـ يرجى التفضل بالاحاطة والتوجيه باتخاذ ما يلزم تنفيذ هذا القرار مجلس الوزراء .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مدير الأشغال العامة
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون
الزراعة والثروة السمكية

عبيد الله الدخيل الرشيد

المرفقات :ـ
١ ـ صورة كتاب رئيس اللجنة الكويتية للتجرر من الجوع المشار اليه .
٢ ـ وصل وديعة لأجل صادر من بنك الكويت الوطني ، بفيد ايداع مبلغ ٧٩٨٫٥٠٠ د.ك باسم اللجنه .
٣ ـ كتاب من بنك الكويت الوطني الى اللجنة يفيد ايداع المبلغ المذكور .
٤ ـ دفتر حساب توفير باسم اللجنه المذكورة صادر من بنك الكويت الوطني فرع حولي .
٥ ـ مفاتيح مقر اللجنه .
٦ ـ صورة كتاب السيد أمين عام مجلس الوزراء رقم ٢٤٣/١٠ ـ ٣٥٩٤ بتاريخ ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٤ .

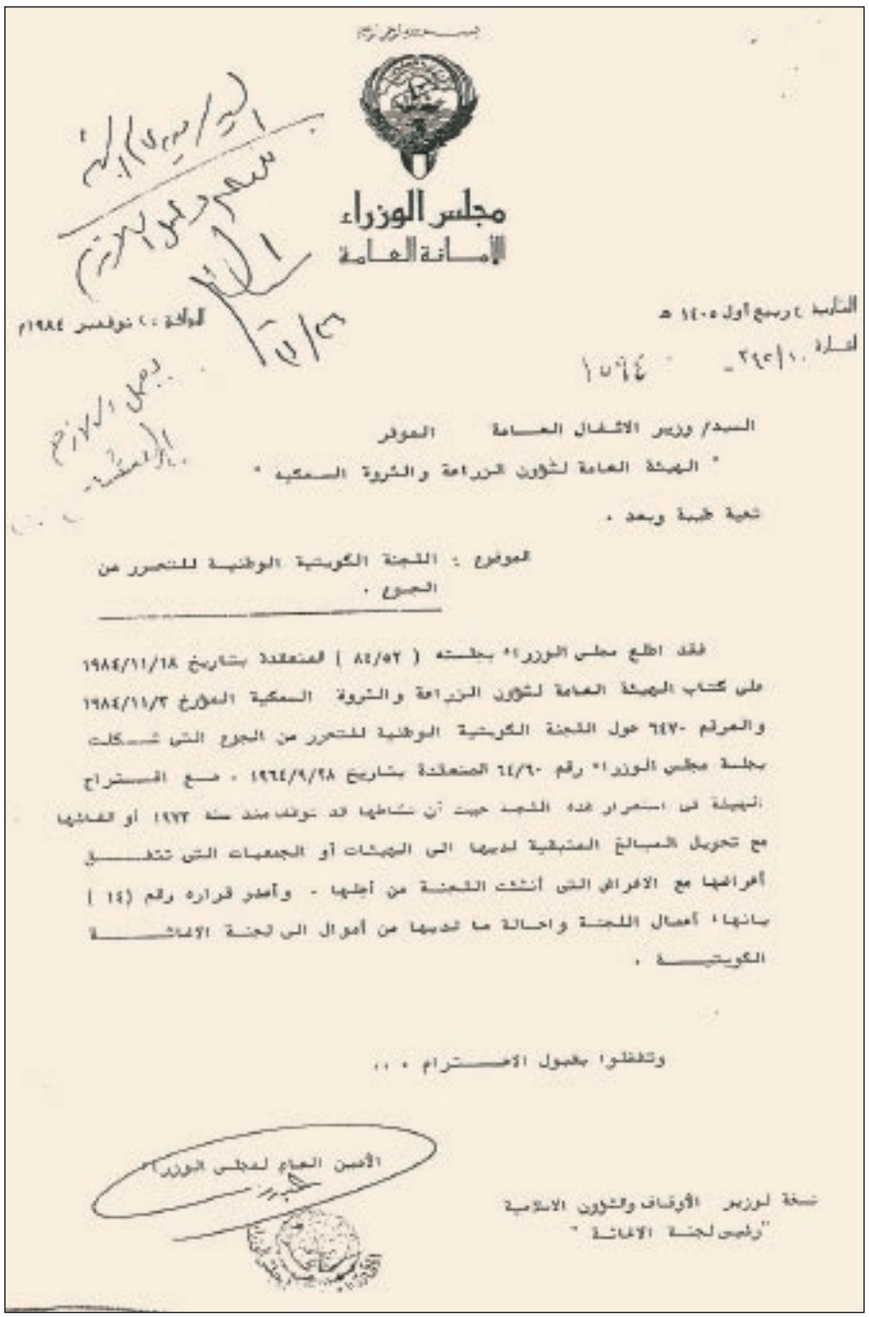

مجلس الوزراء
الأمانة العامة

التاريخ ٤ ربيع أول ١٤٠٥ هـ
الموافق ٢٦ نوفمبر ١٩٨٤م

الرقم ٢٩٤/١٠/١٥٩٤

السيد/ وزير الاشغال العامة المحترم
" الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية "

تحية طيبة وبعد ،

الموضوع : اللجنة الكويتية الوطنية للتحرر من الجوع .

فقد اطلع مجلس الوزراء في جلسته (٨٤/٥٢) المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٨ على كتاب الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية المؤرخ ١٩٨٤/١١/٣ والمرقم ٦٤٧٠ حول اللجنة الكويتية الوطنية للتحرر من الجوع التي شكلت بجلسة مجلس الوزراء رقم ٦٤/٦٠ المنعقدة بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٨ ، مع اقتراح الهيئة في استمرار هذه اللجنة حيث أن نشاطها قد توقف منذ سنة ١٩٧٣ أو الغائها مع تحويل المبالغ المتبقية لديها الى الهيئات أو الجمعيات التي تتفق أغراضها مع الاغراض التي أنشئت اللجنة من أجلها - وأصدر قراره رقم (١٤) بانهاء أعمال اللجنة واحالة ما لديها من أموال الى لجنة الاغاثة الكويتية .

وتفضلوا بقبول الاحترام ،،،

الأمين العام لمجلس الوزراء

نسخة لوزير الأوقاف والشؤون الاسلامية
"رئيس لجنة الاغاثة"

المراجع:

١ـ العمل التطوعي الكويتي في أربعة قرون، د. خالد يوسف الشطي، ٢٠١٨م، مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني- فنار.

٢ـ الشراع الكبير، عبد الله الطائي، بدون دار نشر.

٣ـ من تاريخ الكويت، سيف مرزوق الشملان، ط٢، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٦م.

٤ـ الكويت والخليج في السالنامة العثمانية، طلال الرميضي، ٢٠٠٩م.

٥ـ مجلة فنار العدد ١٢، بعنوان الكويت الصديق الدائم والداعم للأمم المتحدة، إصدار مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني- فنار، ديسمبر ٢٠٢١م.

٦ـ مجلة وثائق تاريخية، الأعداد ٥،٦ ـ مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية- جامعة الكويت، ٢٠٢١.

٧ـ وثائق ومستندات رسمية حول اللجنة الكويتية للتحرر من الجوع.

٨ـ الطريق إلى القضاء على الجوع ١٩٤٥-٢٠٣٠، إصدار منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

٩ـ فلسطين في عيون الكويت، د.خالد يوسف الشطي، مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني- فنار، ٢٠١٩.

وقفة مع وثيقة إهداء (وصلة الفخامة)

أ. خالد طعمة صعفك الشمري
مؤرخ كويتي

سنتحدث عن وثيقة تاريخية ذات قيمة تاريخية كبيرة أهداني إياها المؤرخ / محمد ضرغام آل عبد الله المتروك، وهي من مقتنياته المتعلقة بالنشاط التجاري لجده الوجيه التاجر محمد بن عبد الله بن محمد المتروك، هذه الوثيقة كتبت بتاريخ الحادي والعشرين من شهر ذي القعدة عام ١٣٥٣ه، أي في عام ١٩٣٥م وتوثق عملية وطنية جميلة تتمثل في مشاركة تجار الكويت في الماضي بالأعمال الوطنية وهي قيام الوجيه التاجر محمد عبد الله المتروك بإهداء (وصلة الفخامة) إلى أمير الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح والمقصود بها علم إمارة الكويت وقبل أن نتطرق إلى هذه الوثيقة نود أن نعرض بدايةً وثيقةً أخرى كانت قد سبقتها قد صدرت في نفس الشهر بتاريخ الرابع من ذي القعدة عام ١٣٥٣ه خاطب عبرها التاجر محمد المتروك الملا صالح المحمد الملا أبلغه فيها : «**أن الشيخ أحمد الجابر الصباح يطلب من التاجر محمد المتروك عن طريق ملا صالح الملا بنديرة طول ١٠ أذرع والعرض ٥ أذرع، والحاج محمد بلغ موظفيه في المحمرة، لكنها غير متوفرة، ثم بلغ موظفيه في الأحواز يشترونها ويرسلونها إليه في أقرب وقت**». ومفاد هذه الرسالة أن الشيخ أحمد الجابر الصباح قد طلب بنديرة بمواصفات خاصة وهي بطول (١٠) أذرع وبعرض (٥) أذرع وأن التاجر محمد المتروك أبلغ موظفيه في المحمرة عن الطلب، لكن تعذر توفره في المحمرة وقام بإبلاغ موظفيه في الأهواز؛ لشرائها وإرسالها في أقرب وقت.

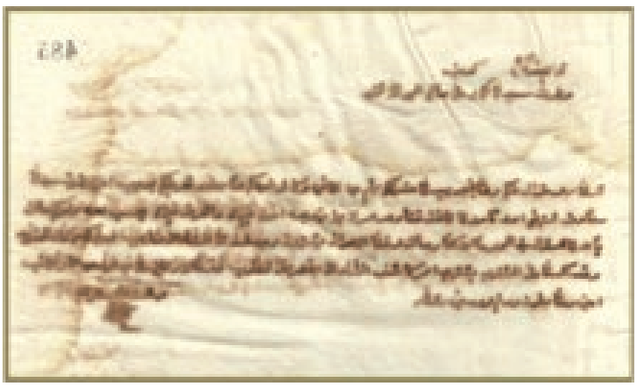

نود أن نوضح هنا إلى أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين البندیرة ووصلة الفخامة التي سنتطرق إليها إذ سبق وأن أشرت إلى آراء مؤرخي الكويت حمد السعيدان وغانم الغانم والدكتور يعقوب الغنيم حول البندیرة في كتابي تاريخ ساحة العلم وأود أن أعرض ما قالوه بشأن البندیرة « يقول المؤرخ حمد السعيدان: «بندیرة: اسم يطلق على الراية (العلم) وهي لفظة إيطالية BANDEROL . ولكن الكويتيين يطلقون هذا الاسم على السارية فقط بدون العلم »[1] ، يقول المؤرخ غانم الغانم : « إذا ذهبت إلى السيف أو إلى ساحة العلم الواقعة بين قصري السيف؛ فترى هناك هذه الساحة التي بها صاري العلم التي كنا نطلق عليها اسمًا بساحة (البندیرة) أي ساحة العلم؛ فنراها أي هذه الساحة نصب بوسطها ساحة العلم قد توجت قامتها بعلم كبير مثلث الشكل كتب عليه لا إله إلا الله محمد رسول الله وهذه القطعة الحمراء المثلثة الشكل أرى من الشمال يطوحها ويوجهها لجهة الجنوب وكأنها تقول من هنا بدأت الحياة الجميلة ثم تحيط تلك البندیرة أي العلم عدد من الأحبال فمنها المبتدأ من منتصفها حتى أسفلها وتعلقت على أطرافها عدة أعلام مثلثة الشكل أحاطت تلك البندیرة أي العلم بكل جنباتها وعندما يتخللها هواء الشمال يخرج منها أصوات جميلة تشارك العلم والذي أكمل هذا المنظر عندما يجلس الأمير أحمد الجابر الصباح بأيام الأعياد على دكك الساحة ثم يأتي

١ـ حمد محمد السعيدان ، الموسوعة الكويتية المختصرة ، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٣م مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، ص٢٤٢.

المواطنون يعيدون عليه وعلى أفراد عائلة الصباح وأخيرًا فمنهم الذي يجلس ومنهم الذي يأخذ طريقه لجهة ساحة العلم وهو ينظر لهذا المنظر الفريد»[٢].

يقول المؤرخ د/ يعقوب الغنيم: «من الأمور المرتبطة بقصر السيف ما يطلق عليه الكويتيون (البنديرة)، وهي عمود طويل له رأس مستدير يرتكز على عدد من الحبال من حوله. يوضع في أعلاه علم البلاد ويتم في كل يوم رفع العلم صباحًا وإنزاله مساء، وفق مراسم معينة يقوم بها عدد من رجال الشرطة». [٣].

وبناءً على ما تقدم فإن الوثيقة التي سنتطرق إليها وهي موضوع حديثنا مرتبطة في ساحة البنديرة وهي التي نعرفها اليوم بساحة العلم إذ قام التاجر محمد المتروك بإهدائها إلى أمير الكويت عندما توفرت عنده في نهاية الشهر ذاته وسنأتي إلى تفصيل ما جاء فيها من ناحية تحليل التالي:

أولًا: نص الوثيقة.

ثانيًا: شخصيات الوثيقة.

ثالثًا: الشراكة التجارية.

رابعًا: أمثلة التواقيع.

خامسًا: مسيرة العلم الكويتي.

أولاً ـ نص الوثيقة:

تعتبر هذه الوثيقة التاريخية رسالة صادرة من الوجيه التاجر محمد عبد الله المتروك إلى ملا صالح المحمد الملا بتاريخ الحادي والعشرين من شهر ذي القعدة عام ١٣٥٣ه الموافق الخامس والعشرين من شهر فبراير عام ١٩٣٥م في الكويت ونصت الرسالة على التالي:

«٢١ من ذي قعدة ٥٣ (الحادي والعشرين من ذي القعدة عام ١٣٥٣ه) كويت (إمارة الكويت).

حضرت (حضرة) الأجل الأكرم سيدنا الأخ ملا صالح المحمد الملا المحترم.

٢ـ غانم يوسف شاهين الغانم، الوطن والعلم والتراث، يونيو ٢٠٠٣م، مطابع الرسالة، ص٥١.
٣ـ د/ يعقوب يوسف الغنيم، مواقع ومشاهد كويتية على ساحل جون الكويت الجنوبي، ٢٠٠٤م، مكتبة الأمل، الكويت، ص١٣٥.

السلام وسؤال عنكم وعنا بخير تقدم لكم قبله وبعد اللازم عرفناكم بوقته حالن (حالًا) أرسلنا وصلت (وصلة) الفخامة مد خمسين ضراع (ذراع) عنيد (عند) محلنا بالكويت؛ فنرجوكم انتعرضوها (أن تعرضوها) على صاحب السمو سيدنا الشيخ انيقبلها (أن يقبلها) منا هدية ويكرمنا بقبولها حيث هي الراية التي جميعنا نستضل (نستظل) بضلها (بظلها)، فنرجو الله انيمتعنا (أن يمتعنا) بحياته اعوامن (أعوامًا) عديدة ولا يزال مأيدن (مؤيدًا) منصورًا هذا وفي الختام اقبل فايق(فائق) سلامنا ودمتم.

توقيع

عبد المحسن الناصر الخرافي

يتجاوز عمر هذه الوثيقة الثمانين عامًا لكونها صدرت عام ١٩٣٥م وهي عبارة عن رسالة صدرت من الوجيه التاجر محمد المتروك لكونها صدرت بتوقيعها وحملت اسم شريكه الوجيه التاجر عبد المحسن الناصر الخرافي وهي شراكة بين الاثنين، سنأتي إلى تفصيلها عند الحديث عن شخصيات الوثيقة وقد تم توجيهها إلى ملا صالح الملا وهو سكرتير الحكومة آنذاك، تفيد هذه الرسالة بإهداء وصلة الفخامة وهي عبارة عن علم إمارة الكويت في تلك الفترة لكونها وفق الشرح الوارد فيها الراية التي يستظلون بها والتي بلغ طولها خمسين ذراعًا وقد أبلغني المؤرخ محمد المتروك أن هذه الهدية قد تم قبولها من أمير الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح، وتعكس هذه الرسالة مدى حب الوطن الصادر عن التاجر عندما قام بإهداء العلم إلى أمير الكويت وحرصه على قبولها منه.

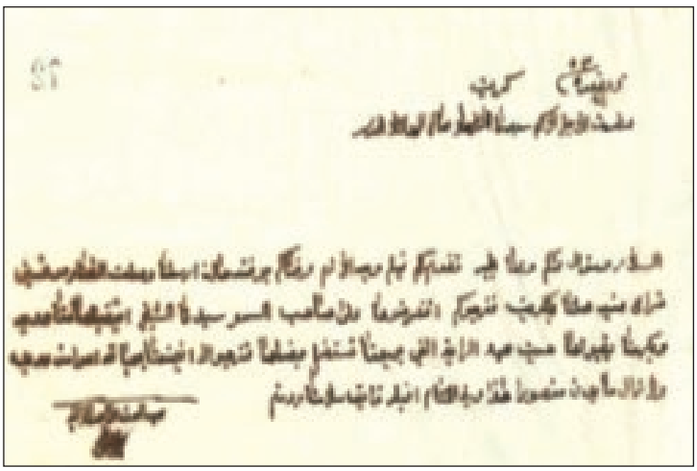

ثانيًا ـ شخصيات الوثيقة:

١ ـ الشيخ أحمد الجابر الصباح:

هو الشيخ أحمد الجابر المبارك الصباح ولد عام ١٨٨٦م، حكم الكويت منذ عام ١٩٢١م وحتى عام ١٩٥٠م، شهدت الكويت في عهده العديد من التطورات وعلى أصعدة مختلفة حيث افتتحت في عهده المدرسة الأحمدية ومدارس أخرى وكذلك المستشفى الأميري وتم اكتشاف النفط وصدرت أول شحنة منه عام ١٩٤٦م، وعرفت الكويت المجالس وهي مجلس ١٩٢١م ومجلس ١٩٣٨م والتي كانت نموذجًا للمشاركة الشعبية الديموقراطية وتعددت في عهده أعلام الكويت كما أصبح للإمارة شعارًا رسميًّا لها، توفي في ٢٩/ ١/ ١٩٥٠م.

● الشيخ أحمد الجابر المبارك الصباح

٢ ـ الملا صالح ملا محمد:

هو الملا صالح ملا محمد صالح ولد عام ١٨٧٨م، وكان تاجرًا وعين فيما بعد كاتبًا منذ عهد حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح الذي حكم من الفترة: ١٨٩٦م وحتى ١٩١٥م وترقى حتى صار سكرتيرًا للحكومة، واستمر في هذا المنصب بجميع فترات حكام الكويت اللاحقين، ولم يكن دوره قاصرًا على أعمال

السكرتارية الخاصة بالحكومة، بل امتد إلى مرافقة حكام الكويت في رحلاتهم الرسمية خارج الكويت، وتوفي في أغسطس عام ١٩٥٨م.(٤)

● الملا صالح ملا محمد

٣ـ التاجر عبد المحسن ناصر الخرافي:

هو عبدالمحسن ناصر عبد المحسن الخرافي ولد في قبلة عام ١٨٩٤م، نشأ وترعرع في كنف والده الذي مارس التجارة بجانب إخوانه وعرف عنه تجارة الذهب عبر شرائه وبيعه في أسواق الهند والخليج، دخل عبد المحسن الخرافي الكُتَّاب وتعلم القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة وعمل كوالده في تجارة الذهب ونقله أيضًا إلى نفس البلدان، وقام بتأجير الطائرات؛ لنقل تجارته عبرها، كما عرف عنه بناء السفن وامتلاكها مثل بوم (زياد)، ولم يقتصر نشاطه على الجانب التجاري، بل امتد إلى العلم واختير عضوًا في مجلس المعارف عام ١٩٤٧م وكان سخيًّا في تمويل رواتب المدرسين، كما كان أحد مؤسسي الشركة الكويتية للطيران، انتقل إلى رحمة الله تعالى في فبراير عام ١٩٥٥م.(٥)

٤ـ للاستزادة انظر: حمد محمد السعيدان ، الموسوعة الكويتية المختصرة.
٥ـ للاستزادة انظر: عادل مساعد الخرافي ، أسرة الخرافي : ترجمة تاريخية منذ عام ١١٠٩هـ ـ ١٦٩٧م .

● التاجر عبد المحسن ناصر الخرافي

٤ ـ التاجر محمد عبد الله المتروك:

الوجيه التاجر محمد عبد الله المتروك ولد في حي الوسط عام ١٨٧٢م، بدأ التجارة مع والده التاجر عبد الله بن محمد المتروك، ولم تكن التجارة قاصرة على الكويت، بل كانت ممتدة خارجها إذ امتلك مراكزَ تجارية في البحرين والبصرة والمحمرة والأحواز والهند، وتمكن من عقد عدة شراكات تجارية مع شخصيات عديدة منها: علي الحمود الشايع ، فهد المرزوق، محمد وجاسم المرزوق، ناصر عبد المحسن الخرافي وابنه عبد المحسن الناصر الخرافي، وحمد الصقر العبد الله الصقر، وتجار آخرين، تمثلت تجارته في المواد الغذائية والتمور والأقمشة والأخشاب والمواد الاستهلاكية والعقارات وغيرها لم يقتصر دوره على العمل التجاري، بل امتد في المشاركة بتأسيس أول شركة كهرباء في الكويت، وكان وكيلًا لبريد دائرة المعارف، توفي عام ١٩٥٨م.[٦]

٦ـ للاستزادة أنظر : محمد ضرغام المتروك ، لمحات من سيرة أسرة المتروك تاريخياً و تجارياً .

● التاجر محمد عبد الله المتروك

ثالثًا ـ الشراكة التجارية:

تعتبر الرسالة موضوع حديثنا مثالًا على الشراكة التجارية التي كانت قائمة بينه وبين التاجر عبد المحسن الناصر الخرافي إذ ورد بها اسم عبد المحسن الخرافي ووقع عليها محمد المتروك وهذا النهج كان متبعًا في شراكتهم للدلالة على أنها مرسلة منهما معًا ففي الوثائق الأخرى التي سنعرضها يتم كتابة اسم محمد المتروك ويوقع عليها عبد المحسن الخرافي والعكس، وهذه الشراكة قامت بداية بين التاجر محمد عبد الله المتروك والتاجر ناصر العبد المحسن الخرافي عام ١٩٠٢م ثم استمرت مع الابن عبد المحسن الناصر الخرافي ثم ابنه محمد عبد المحسن الناصر الخرافي حتى فضت في عام ١٩٦٤م بين التاجر عبد الله محمد عبد الله المتروك والتاجر محمد عبد المحسن ناصر الخرافي، ومن أشهر الأعمال التي كانت ثمرة لهذه الشراكة أوائل المباني الخرسانية في الكويت وهي العمارة التي بنيت من الخرسانة المسلحة وكذلك السفينة المشهورة (بوم ممتاز) التي امتلكاها معًا.[٧]

٧ـ للاستزادة انظر: محمد ضرغام المتروك ، لمحات من سيرة أسرة المتروك تاريخيًّا وتجاريًّا.

رابعًا ـ أمثلة التواقيع :

سنورد أمثلة على التواقيع الخاصة بالشراكة بين كلٍّ من: التاجر عبد المحسن الخرافي ومحمد المتروك.

١ ـ رسالة رقم (١):

هذه رسالة من التاجرين: عبد المحسن الخرافي ومحمد المتروك إلى أحمد وحمود الخالد بشأن معاملات تجارية في المواد الاستهلاكية عام ١٩٤٠م تضمنت التوقيع بالاسمين .

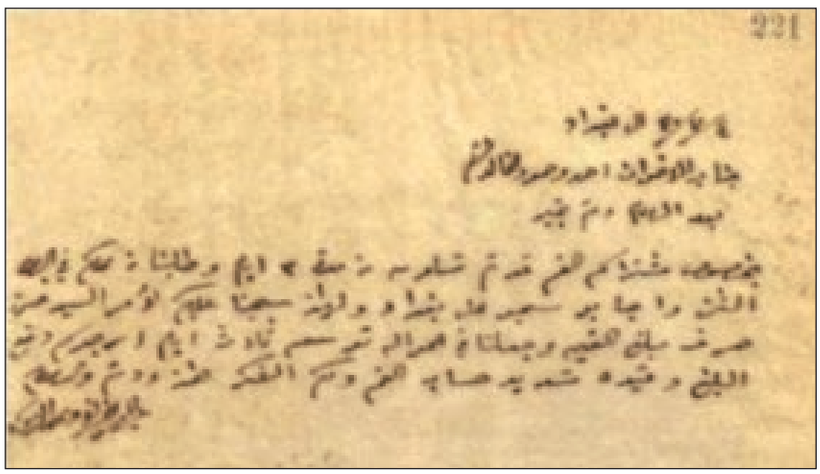

٢ ـ رسالة رقم (٢):

هذه رسالة من التاجر محمد المتروك إلى التاجر ناصر الخرافي بشأن معاملات تجارية في المواد الغذائية عام ١٩١٥م وعليها توقيع محمد المتروك.

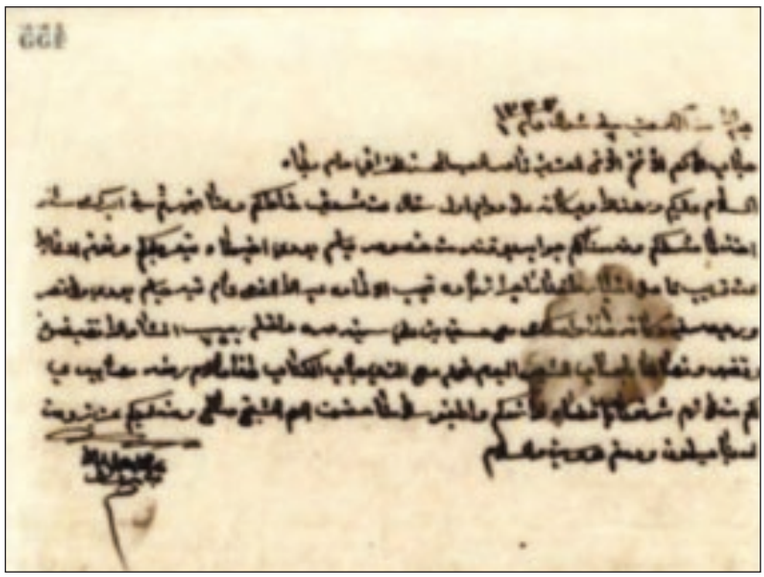

٣ـ رسالة رقم (٣):

هذه رسالة من التاجر عبد المحسن الخرافي إلى التاجر محمد المتروك بشأن معاملات تجارية في المواد الغذائية عام ١٩١٨م وعليها توقيع عبد المحسن الخرافي.

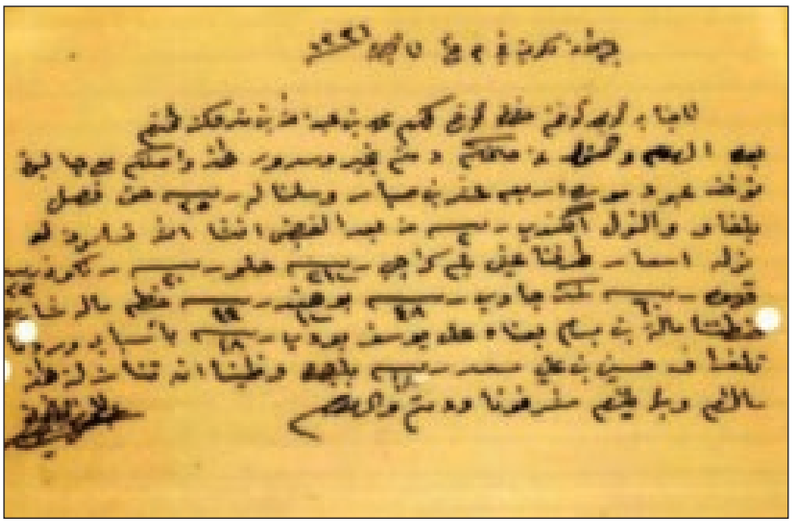

خامسًا ـ مسيرة العلم الكويتي:

تطور العلم الكويتي على مر التاريخ منذ أن كانت الكويت إمارة وحتى أصبحت دولة، وكانت بدايته مثلما ذكر لنا المؤرخ حمد السعيدان أن العلم الكويتي الأول رفع بتاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩١٤م في عهد الشيخ مبارك الكبير، وسعت الدولة إلى تغيير العلم ونشر في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم»عدد»٦٢٩» فبراير ١٩٦١م مسابقة لاختيار علم الكويت جاء فيها «لما كان علم الكويت الحالي قد وضع في ظروف تاريخية لم يعد لها وجود في الوقت الحاضر، فكان في بداية أمره علمًا عثمانيًّا منذ كانت السيادة الاسمية على الكويت للدولة العثمانية وبقي العلم عثمانيًّا إلى سنة ١٩١٤ عندما احتل الإنجليز البصرة في الحرب العالمية الأولى؛ فتعرضت سفن الكويت وهي تحمل العلم العثماني لخطر الاعتداء عليها من الأسطول البريطاني. فرأى أمير البلاد في ذلك الوقت المغفور له الشيخ مبارك الصباح أن يميز العلم الكويتي عن العلم العثماني، فأمر برفع الهلال والنجمة من العلم الكويتي ووضع مكانهما كلمة الكويت، ولكن العلم بقي في جوهره كما كان علمًا يرجع في أصله إلى السيادة العثمانية، وبقي على هذه الحالة حتى اليوم. ولما كانت إمارة الكويت، في عهد حضرة صاحب السمو أميرها الحالي الشيخ عبد الله السالم الصباح، قد استكملت مقوماتها

السياسية. ولم يعد علم الكويت وهو وليد ظروف تاريخية انقضت ملابساتها وزالت مبرراتها ملائمًا لوضع الكويت السياسي، ولا متجاوبًا مع ما ينبغي أن يتضمنه علم بلد مستقل من معانٍ ترمز إلى خصائص هذا البلد ومميزاته.

لذلك رأت حكومة الكويت أن الحاجة ماسة إلى تغيير العلم الكويتي، بحيث يكون العلم الجديد رمزا لاستقلال البلاد».

في ٧/ ٩/ ١٩٦١م صدر قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١م في شأن العلم الوطني لدولة الكويت جاء نصه:

المادة الأولى: يكون العلم الوطني لدولة الكويت على شكل مستطيل أفقي طوله يساوي ضعفي عرضه ويقسَّم إلى ثلاثة أقسام أفقيَّة متساوية ملوَّنة أعلاها: الأخضر فالأبيض فالأحمر، ويحتوي على شبه منحرف أسود قاعدته الكبرى جهة السارية ومساوية لعرض العلم، والقاعدة الصغرى مساوية لعرض اللون الأبيض وارتفاعه يساوي ربع طول العلم .

المادة الثانية: يرفع العلم الوطني على دور الحكومة في الكويت والأماكن الخاصّة بإقامة أمير دولة الكويت ودور السفارات والمفوضيات والقنصليات الكويتيَّة في الخارج، وعلى السفن التي تحمل جنسية الكويت .

المادة الثالثة : يجب رفع العلم على دور الحكومة في الأعياد الرسميَّة والمناسبات العامَّة وذلك من شروق الشمس إلى غروبها .

المادة الرابعة :ينكس العلم برفعه إلى منتصف السارية في حالات إعلان الحداد الرسمي للبلاد، كما ينكس على دور: السفارات والمفوضيات والقنصليات الكويتيّة في الخارج في حالة إعلان الحداد الرسمي في البلاد الموجودة بها.

المادة الخامسة: على رؤساء الدوائر كل فيما يخصّه تنفيذ هذا القانون والعمل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٢م».

ولم يتوقف اهتمام الدولة بالعلم عند هذا الحد، بل خصصت ساحةً للعلم تيمنًا بالساحة القديمة (ساحة البنديرة) وافتتحتها في الأول من شهر فبراير سنة

١٩٨٦م كي تشهد الاحتفالات الوطنية بمناسبة العيد الوطني الخامس والعشرين «اليوبيل الفضي»، وقد أناب أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح في بدء مراسم الاحتفالات الوطنية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الصباح؛ ليقوم بحضور حفل رفع علم الكويت على سارية الساحة التي بلغ طولها ستة وثلاثين مترًا تقريبًا، وتم ترديد النشيد الوطني لدولة الكويت بحضور رئيس مجلس الأمة وحضور الوزراء والمسؤولين في الدولة، وشاركت فيه فرق من الجيش والشرطة، وطلبة من وزارة التربية، وفرق شعبية كويتية وعربية مقيمة في الكويت، وقد شهد الحفل الذي كان منقولًا عبر التلفاز والإذاعة عدة فعاليات منها إطلاق المدافع ناحية البحر، وطوابير عرض داخل الساحة لطلاب المدراس وبعض الجهات الحكومية، وأيضًا الجاليات المقيمة في الكويت، وفي قرننا الحالي سعت الدولة لإعادة إحياء الساحة ضمن مرافق مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي.

● علم الكويت القديم

● العلم القديم مرفوعًا

● قصر السيف في الماضي

● الشيخ سعد العبد الله الصباح يرفع العلم الحالي في ساحة البنديرة

● **ساحة العلم عام ١٩٨٦م**

من خلال ما سبق من عرضنا لكم قيمة ومكانة العلم في نفوس الكويتيين عبر السعي إلى إبراز العلم الكويتي والحرص على إعلائه، ومن خلال ما تقدم من عرض لهذه الوثيقة القديمة والنادرة مدى حرص التاجرين عبد المحسن ناصر الخرافي ومحمد عبد الله المتروك بشراكتهما التجارية رحمهما الله على الإسهام في الأعمال الوطنية والتي تمثَّلت في إهداء وصلة الفخامة إلى أمير الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح رحمه الله، ومن خلال عرض لسيرة الوجيهين التاجرين نكتشف أن أعمالهما الوطنية لم تقتصر على الإهداء الوارد في الوثيقة إنما امتد إلى مختلف مناحي الحياة في الكويت القديمة، وهذا النموذج إن دل فإنه يثبت ويبرهن طيب العلاقة بين الحاكم والمحكوم ووجود أواصر المودة والتعاون الوثيق لبناء الوطن، وهكذا كانت مسيرة مؤسسي الكويت معطاءة وخيرة جنينا ثمارها على واقعنا الذي نعيشه اليوم.

قـواعـد النـشر في حوليـة (وثـائـق تـاريـخـيـة)
بـمركـز دراسـات الـخـلـيـج والـجـزيـرة الـعـربـيـة ـ جـامـعـة الـكـويـت

١ـ يرحب المركز بالبحوث التي تُركز على الوثائق التاريخية التي تتعلق بدولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية.

٢ـ أن يشمل البحث عرض وثيقة تاريخية، والتعليق عليها بصورة بحثية.

٣ـ ألا تقل عدد كلمات البحث عن (٢٥٠٠) كلمة.

٤ـ أن يقدم البحث إلى مدير المركز عبر الإيميل
gulf_center@yahoo.com .

٥ـ يمنح الباحث (٥٠) نسخة من الإصدار.

٦ـ يمنح الباحث مكافأة مالية قدرها (١٠٠) دينار كويتي.